جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيـــــق التنمية من خلال إصلاحات أفريـــل 2011

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة وتنمية

من إعداد الطالبتان :
✓ سمية لعجال
✓ ام النون مسقم

دفعة 2017/2016

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيـــــق التنمية من خلال إصلاحات أفريـــل 2011

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة وتنمية

من إعداد الطالبتان:
- ✓ سمية لعجال
- ✓ أم النون مسقم

تحت إشراف الأستاذ :
د. قيرع سليم

دفعة 2016/2017

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع:

آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيـــــق التنمية من خلال إصلاحات أفريــل 2011

تخصص سياسات عامة وتنمية

من إعداد الطالبتان :
✓ سمية لعجال
✓ ام النون مسقم

تحت إشراف الأستاذ :
د. قيرع سليم

أعضاء لجنة المناقشة :

✓ الأستاذ :.....رئيسا.

✓ الأستاذ:.....مشرفا و مقررا.

✓ الأستاذ:.....عضوا.

دفعة *2017/2016*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد والشكر لله أولا وقبل كل شيء صاحب النعمة المسداة الذي رزقنا التوفيق والسداد ووفقنا بقدرته على إتمام هذا البحث المتواضع، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وآله وصحبه أجمعين.

نشكر جزيل الشكر الدكتور **" قيرع سليم"** على إشرافه لهذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بمعلوماته ونصائحه الهادفة القيمة علميا ومنهجيا، نسأل الله له دوام الصحة والعافية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الاستاذ **"رافع المبارك"** و أساتذة قسم العلوم السياسية إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع

إلى كل الأساتذة والمعلمين من التعليم الابتدائي إلى المرحلة الجامعية الذين بذلوا جهودا في نجاحنا فكانوا بحق طريق المرور إلى النجاح.

إ هـــــــــــــــــــــد ا ء

"بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله"

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين "

اهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا

الى والدي العزيزين أدامهما الله لي وحفظهما والى الذين هم سبب وجودي في هذه الحياة .

الى أختي : أسيا و حفيظة

كما أشكر جزيل الشكر أصدقائي الذين شاركوني في هذا البحث

وكذلك زملائي الذين درست معهم طيلة السنوات الماضية كم لا انسى أساتذتي الذين كانوا عونا لي ودعموني في مجال دراستي .

"مسقم أم النون"

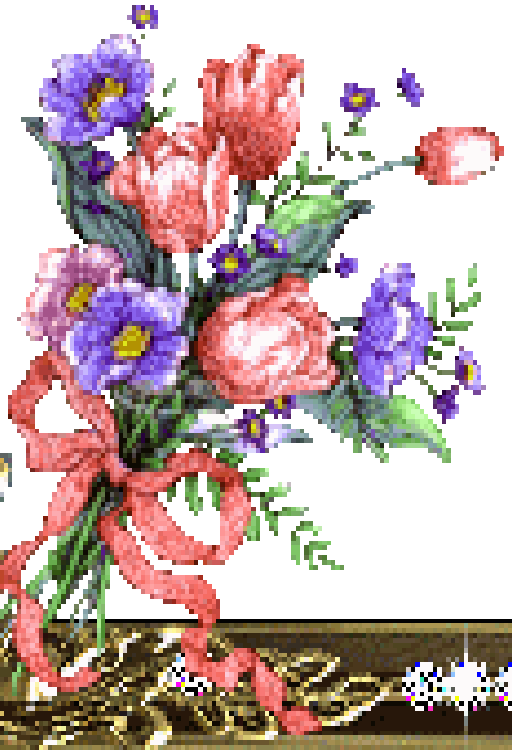

إ هـــــــــــــــــــــــد ا ء

"الحمد لله الذي لا يحمد سواه حمدا يليق بجلاله وعظمته والصلاة والسلام على اشرف المرسلين خير خلق الله الأولين والآخرين وإمام النبيين"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة الى من حصد الأشواك عن دربي

ليمهد لي طريق العلم الى القلب الكبير والدي العزيز **"مصطفى"**

الى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة **"مليكة"**

إلى حبيبات قلبي " **سليمة، عائشة، فريدة** "

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي إخوتي :

"اسلام، شريف، ياسين، فوزي، نسرين ،أماني، ،إنصـــاف"

الى رفيقاتي دربي وأعز صديقاتي:

رزيقة، سميرة، شهرة، وفاء، سميرة،

مروة، مريم، زهرة، ياسمين، أمولة.

"لعجال سمية"

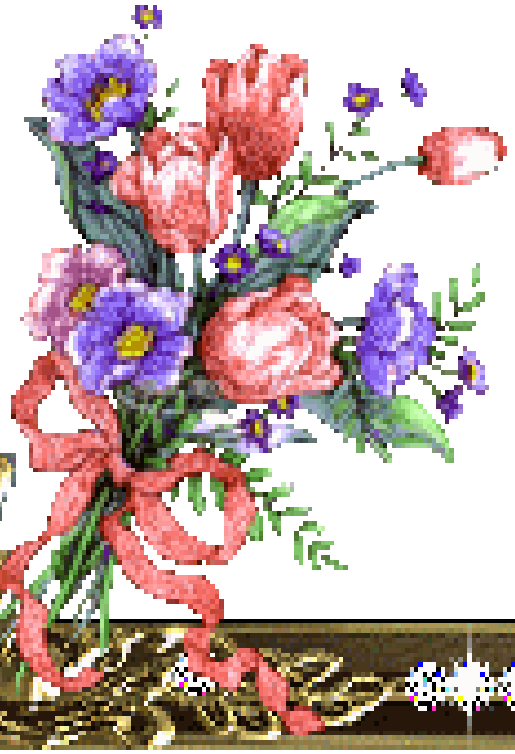

مقدمـة

إن موضوع دراستنا يتمحور حول آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية وذلك من خلال إصلاحات أفريل 2011، وفي كلمة للدكتور "معضاد رحال" ألقاها في ندوة بعنوان "المجتمع المدني ودوره في تفعيل التنمية" ذكر أن التقدم في المجتمعات يعتمد على معيارين : الأول اقتصادي يتمثل بدالة حجم الناتج المحلي الاجمالي. والثاني حضاري، يعتمد على نوعية مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها. وفي ضوء هذين المستويين فان بعض المجتمعات حققت تقدما كبيرا في الجانب الاقتصادي ولكن تصنيفها حضاريا جاء بمستوى اقل، بسبب انخفاض مستويات أداء نشاطات مؤسسات المجتمع المدني فيها ، كانخفاض مستوى الاهتمام بالأطفال والعجزة وكبار السن وغير ذلك . لذا فان المجتمع الذي تمكن من تحقيق تقدم اقتصادي مهملا يكفي تصنيفه كمجتمع حضاري ما لم يحقق تقدما مماثلا في مستوى ونوعية الخدمات الاجتماعية التي يقدمها لأفراده. وهكذا فان نشاط منظمات المجتمع المدني وفعاليتها تشكّل احدى المؤشرات الأساسية المعتمدة لتحديد مستوى التطور الحضاري لأي مجتمع.

وإذا كان المجتمع المدني يعني كافة المؤسسات و التنظيمات التي تلعب دور الوسيط بين الفرد، المجتمع و الدولة فإنه يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة ؛ هيئات ؛ هياكل، حركات، تنظيمات، جمعيات أو رابطات بما في ذلك التنظيمات الدينية، الأحزاب السياسية، و هيئات الرعاية، التضامن و التكافل الإجتماعي و في مقدمتها تلك التي يكتسي نشاطها طابعا محليا أو جهويا (إقليميا). و تبرز أهمية هذه التنظيمات المحلية أو الجزئية رغم محدودية مجالها، أو لعله من الأحسن القول بسبب هذه الصفة ذاتها. و بالرغم من أنها عادة ما تكون مدانة بسبب محدودية نطاقها فإن ذلك ما يشكل قوتها .

وبالنسبة للتنمية فهي عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.

و من خلال ما سبق يمكن حصر الإشكالية العامة في التساؤل التالي :

الإشكالية العامة :

– مادور إصلاحات 2012 في تفعيل دور المجتمع المدني في المحلية؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي مؤسسات المجتمع المدني وعلى ماذا ترتكز؟

– كيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية؟

ما هي الإصلاحات التي حاولت الجزائر انتهاجها من اجل تحقيق التنمية في أفريل 2011-؟

الفرضيات :

– تبرز قيمة مؤسسات المجتمع المدني في الدور الهام الذي تقوم به وذلك من تحقيق المحلية للمجتمع والرقي به .

– في افريل 2011 قامت الدولة الجزائرية باستحداث برامج تنمية واصلاحات وهو ما جاء به خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

أهمية الدراسة:

إن مناقشة موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية يكسب أهمية كبيرة في مجموعة من الاعتبارات عن القيمة التي يعلقها المجتمع المدني على تحقيق التنمية وحرصا عليها وليس باعتبارها مؤسسات شكلية لاتقوم باي دور فعلي.

أسباب اختيار الموضوع :

الدافع وراء هذا العمل هو الاعتراف بأن مؤسسات المجتمع المدني لها دور أساسي في تحقيق التنمية وان الاصلاحات المنتهجة جاءت بالجديد وحاولت تنظيم هذه المؤسسات واعطاءها دورا هاما .

أهداف الدراسة :

- الإعتراف بالالتزام بإحترام حقوقهم بما في ذالك آرائهم .
- الاصلاحات المنتهجة في افريل 2011.

المناهج و الإقترابات :

– **المنهج التحليلي الوصفي**: الذي نحاول من خلاله دراسة مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته والتنمية دراسة تحليلية .

– **المنهج التاريخي**: وذلك من أجل معرفة نشأة المجتمع المدني ومراحل تطور مؤسساته واصلاحات افريل 2011.

– **المقترب القانوني**: وقد استعنا بهذا المقترب للرجوع إلى الاصلاحات والنصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة بهدف معرفة المساحة المتاحة لها ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي.

خطة الدراسة :

كما تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة، إبتداء من مقدمة منهجية لموضوع الدراسة و المقسم إلى ثلاثة فصول كل فصل مقسم إلى مباحث.

حيث تناولنا في الفصل الأول التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ، والفصل الثالث خصصناه الى اصلاحات افريل من خلال خطاب الرئيس في افريل2011.

الدراسات السابقة:

شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، دراسة ميدانية لجمعيات ولاية بسكرة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر

صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هاته والمتعلقة بموضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية إصلاحات افريل 2011 في الجزائر نجد :

- حداثة هذا الموضوع
- ندرة وانعدام كتب ومراجع محكمة تعنى بمثل هاته المواضيع.

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى إبراز المفاهيم الخاصة والعناصر الأساسية محور هذه الدراسة، من مفهوم للمجتمع المدني والوظائف الخاصة به وكذلك المؤسسات التابعة له ثم سنتطرق الى التنمية المحلية من مفهوم لها إلى تطورها وأبعاد التنمية المحلية وماهي القواعد اللازمة لتحقيق التنمية وفي الأخير ندخل في الإصلاحات السياسية وماهي أهدافها التي جاءت من أجلها .

المبحث الأول: المجتمع المدني

المبحث الثاني : التنمية المحلية

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية

المبحث الأول: المجتمع المدني

تعريف المجتمع المدني : يشير«إهنبرغ» إلى أن "مفهوم المجتمع المدني مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لامناص منه، بحيث انه لايوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة" [1].

كما يشير «**شيخاني**» إلى أن المصطلح شديد الغموض وضبابي وقابل للتفسيرات وتفسيرات مضادة تبعا لوجهة نظر الكاتب او خلفيته الثقافية او العلمية [2]، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى التباين الشديد بين ما بعد وما لابعد من ضمن المجتمع المدني، وبين أهداف المجتمع المدني وغايته.

وتشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن مفهوم المجتمع المدني يشمل كافة الأنشطة "التطوعية" التي تقوم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها وتشمل العديد من المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الغير ربحية مثل النقابات المهنية،والمؤسسات الخيرية ،والمنظمات الدينية وجمعيات حقوق الإنسان وغيرها [3].

التعريف المقدم لا يثير مشكلة ولا يجعل من المجتمع المدني مفهوما له خصوصا، فأغلب دول العالم حتى الاستبدادية لها يوجد فيها جمعيات علمية وجمعيات خيرية وجمعيات نفع عام تمارس أنشطتها بمساحة مراقبة تضيق وتتسع وفقا لأنظمة داخلية وضغوطات مختلفة خارجية.

فما الذي يميز مفهوم المجتمع المدني ويجعل له خصوصية تميزه عن الجمعيات ؟ [4]

---

[1] – جون اهمبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د.حاكم صالح، والدكتور حسن ناضم، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.ص35

[2] –الحقوق ديندار شيخاني، بحث في المجتمع المدني، موقع حقوقي ديندار شيخاني.ص52

[3] – مجتمع مدني، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

[4] –سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات،القاهرة،مركز أية خلدون للدراسات الإنمائية،الكويت،دار سعاد صباح .ص33

يرى "**إبراهيم**" أن المجتمع المدني يقتصر على المؤسسات «غير الإرثية وغير الحكومية» التي تنشأ من خدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لإعضاءها[1].

ويتسنى هذا التعريف مجموعة المؤسسات الدينية التي تضم الأوقاف والمدارس والمعاهد والكليات الشرعية التابعة لها كما يستثني الجمعيات الخيرية التي تنشأ في دول لخدمة الفقراء ومساعدة المحتاجين.
إذا ليس المجتمع المدني جمعيات ومؤسسات التي تمارس أنشطة مختلفة داخل الدولة بل هي مؤسسات تمارس عملا محددا ينطلق من قواعد فكرية محددة ويخدم رؤيا عقدية معينة تربط وجود مؤسسات بتحقيق أغراض معينة في الدولة بحيث يصبح المجتمع المدني كما أشار "**الصبيحي**"العصا السحرية التي تستخدم لحل العديد من المسائل السياسية فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدول بيروقراطية وتمركز عملية إتخاذ القرار في الدول الليبيرالية وهو الرد على سيطرت إقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية وهو أيضا الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى.

وظائف المجتمع المدني

تتمثل وظائف المجتمع المدني في العديد من الأنماط نتناول سردها فيما يلي:

– تجميع المصالح:

من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا و التحديات التي تواجه أعضاءها كقضايا ثقب الأوزون و تلوث المحيطات و تغيرات المناخ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية و المهنية و الغرف التجارية و الصناعية و جماعات رجال الأعمال[2].

– حل معظم النزاعات:

حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الجماعي و إدارة الصراع بوسائل سلمية.

[1] – سعد الدين إبراهيم ،مرجع سبق ذكره،ص35

[2] – موساوي رياض، دمج البيئة في المؤسسة،مذكرة ماجستير غير منشورة،اقتصاد البيئة جامعة بأجي مختار عنابه،2009/2008.ص45

– زيادة الثروة و تحسين الأوضاع:

بمعنى المقدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة بيئية تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية و النشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية و المشروعات الصغيرة و مشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية و العمالية.

– إفراز القيادات الجديدة:

إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية،تبدأ بالمؤسسات و تعتبر مخزنا ،حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي والتي تتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات المحلية و القومية فيما بعد.

– إشاعة ثقافة العمل التطوعي:

احترام قيم العمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة و الشفافية و التسامح و قيم الاحترام.

– تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع:

أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة و ضبط سلوك الأفراد و الجماعات اتجاه بعضهم البعض.

– تحقيق الديمقراطية:

توفير قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام، و في المجال السياسي، تعد إدارة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة و المشاركة الايجابية.

– التنشئة الاجتماعية و السياسية:

الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس القيم و المبادئ في نفوس الأفراد.

– الوفاء بالحاجات و حماية الحقوق:

و على رأس تلك الحاجات حقوق الإنسان، حرية التعبير و التجميع و التنظيم و تأسيس الجمعيات[1].

[1] - موساوي رياض،مرجع سبق ذكره،ص50

– الوساطة و التوفيق:

توفير قنوات للاتصال و نقل أهداف و رغبات الحكومة و المواطنين بطريقة سليمة.

– التعبير و المشاركة الفردية و الجماعية:

قنوات مفتوحة لعرض الآراء و وجهات النظر بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن المطالب بأسلوب منظم و بطريقة سليمة دون حاجة لاستخدام العنف.

– ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

تحرك المجتمع المدني بشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من عديد من الأدوار و الوظائف التي كانت تؤديها في الماضي و إلا تعرض المجتمع للانهيار خاصة عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة و تعتمد عليها لإشباع احتياجاتها و هناك حالات أخرى مثل:حدوث غزو و احتلال أجنبي أو حرب أهلية.

– توفير الخدمات و مساعدة المحتاجين:

و ذلك بتقديم خدمات خيرية و اجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

– تحقيق التكامل الاجتماعي:

تبرز أهمية هذه الوظيفة عند ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر[1].

[1] - موساوي رياض،مرجع سبق ذكره،ص52

خصائص المجتمع المدني

هنالك أربعة معايير يمكن من خلالها تحدد مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي:[1]

1.القدرة على التكيّف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيّف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، وهناك ثلاثة أنواع من التكيّف :أ –التكيّف الزمني، ب– التكيّف الجيلي، ج –التكيّف الوظيفي .

وعند تطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني نلاحظ ما يلي[2]:

أولاً :يتسم عدد من المؤسسات في العراق بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها.

ثانياً: إن كثيراً من المؤسسات لم تخفق في تكيّف أساليبها فقط، بل أخفقت أيضا في القيام بوظائفها الأساسية.

2. الاستقلال :

بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها .وتوجب نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية السيطرة، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في العراق تخضع للحكومات بدرجة أو أخرى.

3. التعقد:

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في العراق بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها القومي بل القطري وترآزها في العاصمة أو المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

4. التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كان مردّ الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وآلما وكانت طريقة حل

[1] - متروك، الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في الوطن العربي بيروت مركز دراسة الوحدة العربية2000، ص25.

[2] - المرجع نفسه، ص25.

الصراع سلمية، كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة .وعلى العكس آلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة كان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ويخطئ البعض حين يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع الفردانية، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والجمعياتي، وهو مجتمع التسامح، والحوار والاعتراف بالآخر، واحترام الرأي المخالف، والعلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية أو عمودية مثل العلاقة بين الأجير والمؤجر، أو بين السلطة والمواطن، أو بين الكهنوت الديني والأتباع .وهو بالتالي مجتمع الإبداع في أرحب معانيه، فلا غرو أن نؤكد هنا أن المجتمع المدني هو الضامن لمسيرة التقدم الحقيقي والدائم، فقد حققت فعلاً بعض المجتمعات الشمولية تقدماً اقتصادياً في ظروف تاريخية معينة، ولكنه سرعان ما تبين أنه لم يكن تقدماً حقيقياً، بل كان طفرة اقتصادية ساعدت عليها ظروف سياسية معينة، ولما تغيرت الظروف انكشفت الحقيقة المرة.[1]

[1] - متروك، الفالح، مرجع سبق ذكره، ص26.

مؤسسات المجتمع المدني

بعد تعريف المجتمع المدني وتحديد خصائصه يمكن التطرق إلى مؤسساته فحسب"**صامويل هنتغتون**" أن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية، بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة والقدرة على معالجة الأزمات في المجتمع عبر تحقيق الديمقراطية [1]، وتتمثل مؤسساته في مايلي:

1 .الأحزاب السياسية :إنّ إعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم من أعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، كما يرى"لاري دياموند "أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط إستقلاله عن الدولة، وانما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي .وفي ذلك يقول":إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف مثل التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية.[2]

ويرجع سبب إقصاء بعض المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني، إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة.

غير أنه على النقيض من ذلك، ثمّ من يحاول إقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والمساهمات كما تقوم الأحزاب بدور تبشيري واسع، لنشر الوعي السياسي والاجتماعي،إعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم المواطنين وإنارة الرأي العام وإشراك المواطن في التنمية وحل المسائل التي تهم[1].

---

[1] –تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة .عمان :دار مجدلاوي، 2004 ، ص 113.

[2] –متروك، الفالح، مرجع سبق ذكره، ص27.

[1] –سمية أوشن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي – دراسة حالة الجزائر "، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص 45.

وبشكل عام فإن الرأي الذي نؤيده ضمن هاته الدراسة، هو المرجّح من قبل الدراسة أن الأحزاب السياسية يمكن أن تكون أحد مكونات أو ضمن بنية المجتمع المدني طالما أنها تساعد وتساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الأفراد وتساهم في عملية التنمية السياسية.

وبالطبع للحزب السياسي تعريف وشروط معينة لقيامه، فيمكن تعريفه بأنه:"مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الإشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة" [2].

فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعى للوصول إلى السلطة فحسب و انما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية و التنشئة والتنمية السياسية.[3]

2. النقابات المهنية والعمالية :تعتبر النقابات مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لعدّة إعتبارات منها، موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدماتية، وبالتالي فهي تملك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بإضرابات عامة، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليم في المجتمع، كما أن لهذه النقابات بعدُها القومي على المستوى الإقليمي، إضافة إلى علاقاتها الخارجية، مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، مما يمنحها المزيد من القوة والدعم.

ويعرف بعض المفكرين النقابة، انطلاقا من وظيفتها بأنها: "مؤسسة تجمع بين مجوعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم، فهذه النقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة، بل الدفاع عن مصالحها وتشمل نقابات الأطباء، المهندسين، الصيادلة المحامين، الصحافيين ، والمحامين، والمعلمين...وغيرها"[1] .

3.الجمعيات و الإتحادات:الجمعية أو الرابطة هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي إجتماعي يطلق على تجمع عدّ ة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو

[2] –ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 96.
[3]– عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010 . ص 116.
[1] – سمية أوشن، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة واضحة، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية ولإنسانية.... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح إجتماعية معينه مثل الأطفال، الشباب ، كبار السن ، المرأة ، المعوقين، والمرضي، ... وغيرها، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل، وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

تؤدي الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية "جمعيات النفع العام"[2] . وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعني بتنفيذ الخطط والبرامج ألاجتماعية وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

إن هذا الدّور الذي أضطلعت به هذه المؤسسات، ولا سيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلقة يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني التي تعمل من أجل التغير والتقدّم [3].

4. المؤسسات غير الحكومية: يشير مفهوم المؤسسات غير الحكومية إلى المؤسسات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، وتسعى للتأثير على السياسة العامة للدولة[1]، كما تلعب المؤسسات غير الحكومية دورا هاما في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع[2]، كما تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية، وجمعيات الهلال الأحمر في البلاد الإسلامية[3]، وتتنوع وظائف المؤسسات غير الحكومية وأدورها تبعا لطبيعة النظام السياسي

---

[2]- إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، . 2005 ، ص 171.

[3]-سمية أوشن ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

[1]- عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة. عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007 ، ص 170.

[2] - حمزة غسان سنو. على أحمد، الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي.دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت: دار النهضة العربية، 2002 ، ص 195.

[3]-محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، . 2008 ، ص 241.

والاقتصادي والاجتماعي كما ترتبط حيوية هذا الدّور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ومن هذه الوظائف تقديم المعونات الاقتصادية للقطاعات الفقيرة وكذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل مع المؤسسات الدولية[4].

[4]– عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره ، ص 171.

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية المحلية

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية في عام 1944 مصطلح " تنمية المجتمع " حيث أكدت سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع ، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة ، من جهة أخرى أوصى مؤتمر كامبرج في عام 1948، بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله و ظروفه المعيشية ككل اعتمادا على المشاركة الشعبية المحلية لأبناء هذا المجتمع ، و في عام 1954 أوصى مؤتمر " أشردج" الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي ، كما ساهم في تحديد مدلولها ، و على مستوى الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة ، تم التركيز على مفهوم تنمية للمجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة ، و تهيئة أسباب الرقي الإجتماعي المحلي ، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية و مبادرته الذاتية ، علاوة على الجهود الحكومية ، و قد تزامن مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الإقتصادي و زيادة الإنتاج الزراعي ، دون الإهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الإجتماعية التي تتمثل في التعليم ، الصحة ، الإسكان ...إلخ، حيث أنه ةووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينيات ، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الإجتماعية المناسبة ، خاصة في [1] هذه المجالات المذكورة ، مقارنة بالمدن ، تنيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف ، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي ، و إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة و تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و الإقتصادية و الإسكان ، و لما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز على المناطق الريفية ، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية ، فقد برز مفهوم التنمية المحلية [2].

[1]-عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل و التنمية المحلية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ص 14-15.

[2]-المرجع نفسه ، ص 14-15.

تعريف التنمية المحلية:

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات و تجريدات ذهنية يضعها العلماء، للتعبير عن أفكارهم حول الواقع و مظاهره ، و مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أو المضمون ، حيث تغيرت و تعددت أبعاده و مستوياته ، و ذلك تبعا لمستجدات الواقع الإجتماعي و السياسي و الإقتصادي ، و قد بدأت التنمية كمفهوم نظري و تطبيق علمي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف و السعي إلى تبني بعض خصائص [1] و سمات المجتمعات المتقدمة ، و على الرغم من شيوع المصطلح و الإهتمام فإن مفهومه لا يزال محاطا بالإلتباس لتعدد و تباين الإتجاهات النظرية الخاصة به ، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناءا على البعد الإقتصادي و فريق آخر ركز على الجانب الإجتماعي و هناك من اعتقد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي ... إلخ .

و يتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الإقتصاد و الإجتماع و السياسة و السكان و أصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات و التغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي ، و إن التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل ، ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف [2].

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق و في مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي ، إلى جانب دورها في تفعيل الإستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشروعات الصغيرة المدرة للدخل فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين و المشاركة للمواطنين [3].

عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين بوجود السلطات العمومية (الدولة) لإرتفاع مستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا ، ثقافيا و

[1] حسن صادق عبد الله، السلوك الإداري و مرتكزات التنمية في الإسلام ، ط2 ، الجزائر ، دار الهدى ، 1992 ، ص 83.
[2] -المرجع نفسه ، ص 83.
[3] - عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 184.

حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة ، و نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد خصت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها :

تعريف محي الدين صابر : حيث عرفها بقوله بأنها : "مفهوم حذيث لأسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الإجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثرة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا [1].

تعريف الدكتور فاروق زكي : التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجد جهود الأهالي و السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرةو المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية [2].

أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق ما يلي :

– خلق الحياة الكريمة للمجتمع المحلي و إخراجه من معاناة الماضي إلى الحياة التي يشعر فيها بالإطمئنان الكامل .

– ضمان مشاركة الفرد في العمل الجماعي الجاد و الإيجابي في إقليمه، و زرع الرغبة في المواطن بالمساهمة في التغيير نحو الأفضل .

– إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية و خاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة مما جعلهم ينزحون نحو المدينة .

–تسند احتياجات السكان المحليين و ذلك بإيجاد المناخ المناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته و دوره في عملية التنمية .

[1]– عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 184.

[2]– مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية و استراتيجياتها ، الإسكندرية ،منشأة المعارف ، 1987، ص 49.

-التخطيط لعملية التغيير الحضاري و تقدير التكاليف و الوسائل و النتائج إجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا .

صهر المجتمعات المحلية و تحويلها إلى حالة من التماسك و الترابط من أجل تحقيق نمو متوازن ، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات و الإنتكاسات من خلال ترابط المشاريع و تكاملها ، حيث يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية [1].

أبعاد التنمية المحلية

1.البعد الاقتصادي: تراعى التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات...الخ. هذه الهيكلة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الإقليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة[2].

[1]- سعودي محمد ، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الشلف ،كلية العلوم الإقتصادية ، 2006-2007، ص13.

[2] احمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010، ص7.

2. **البعد الاجتماعي**: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومن منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم

والصحة والأمن...الخ. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا[1].

3. البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى الدمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن الأهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة الى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعي ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقيد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي أشار إلى مشكاتين، الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير متجددة بين الأجيال)[2].

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف إما حالت تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام

[1] احمد غريبي، مرجع سبق ذكره ، ص 8.
[2] المرجع نفسه، ص 9.

البيئي، وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجربة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

قواعد تحقيق التنمية المحلية

المشاركة في التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية لايتم الا بتواجد المشاركة فهذه الأخيرة عملية مهمة من أجل الوصول الى تنمية حقيقية مجسدة على أرض الواقع فمساهمة المواطنين أمر لابد منه وذلك حسب نوع النظام المطبق فكلما كان النظلم ديمقراطيا كانت مساهمة المواطنين فعالة عن طريق تمكينه معرفة صعوبة الواجب تحملها وتدريبه عل التكفل بشؤونه المحلية من خلال غرس ثقافة المشاركة بدل الثقافة الإتكالية التي لم تعد تتناسب مع التحولات الحاصلة في الدول السائرة في طريق النمو والتي من بينها الجزائر .

تعريف المشاركة

تعرف المشاركة على أنها وسيلة لتحقيق الأهداف على مستوى المجتمع وأخرى على مستوى الفرد فهي تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول الى حل لصده [1].

المشاركة هي تظاهر جهود الأفراد المحليين مع السلطات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينهم من المساهمة في التقدم القومي[2].

كما عرفها الاستاذ "عبد المنعم شوقي" بأنها مبدأ ومدخل أساسي للتنمية والذي يرتبط من جهة نظره بتحقيق العناصر التالية :

- تعني المشاركة تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة

[1] – منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،2001،ص151.

[2] – مريم أحمد مصطفى،إحسان حفصى،قضايا التنمية في الدول النامية،مصر دار المعرفة الجامعية،2001،ص243.

- تؤدي المشاركة الى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة إحتياجات الشعب[1].
- تؤدي المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.

كما عرفت المشاركة بأنها إسهام قيادات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه من مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه.

المشاركة من وجهة نظر أخرى هي جهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف وعليه فالمشاركة هي الإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .

تحديد عناصر المشاركة

في ضوء التعاريف السابقة يمكن الخروج بالعديد من العناصر ونذكرها فيما يلي :

- تقوم المشاركة على أساس من الديمقراطية
- تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة
- تعتمد على الجهود الحكومية لتلبية إحتياجات المجتمع
- تعتمد المشاركة على روح المسؤولية الإجتماعية والإنتماء للمجتمع من خلال مساهمة المواطنين في حل مشكلاتهم .
- إن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة
- إن مشاركة المواطنين في التمنية ليست فقط في إختيار القيادات الشعبية بل تتجسد أيضا في المتابعة والتقييم المستمرين من بداية العملية إلى نهايتها .

مشاركة المواطنين تعد قيمة إجتماعية وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي [1] .

[1] – عبد المنعم شوقي،مشاركة المواطنين في التنمية الريفية،القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،ص62.

يعتبر العنصر البشري أساس المشاركة والمساهمة والإهتمام به وإكسابه الخبرات والمهارات وتعويده على المشاركة في التنمية المحلية مما يمثل هدف أساسي للتنمية المحلية .

تشمل التنمية بمفهومها الشامل المساهمة في عمليات تخطيطيه وتحقيق الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق بين الجهود الحكومية الأهلية .

أهمية المشاركة في التنمية المحلية

تعتبر مشاركة المواطنين في العملية التنموية قيمة محورية بإعتبارها هدفا ووسيلة وتبرز أهمية مشاركة المواطنين فيما يلي[2] :

أ- مشاركة المواطنين المحليين في التنمية يعبر عن رغبنهم وما يصلح لمجتمعه وما لايصلح ومن هذا الجانب نستنتج أن التنمية تعمل على تحقيقه وكسبه.

ب- مشاركة المواطنين تجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم والإمكانات المتاحة لانجازها.

ت- إن إشراك المواطنين في التنمية المحلية تنهي العلاقة التي يجب أن تكون إيجابية بين المواطن والجماعات المحلية ومنه الى الحكومة والإستفسار عن البرامج.

كلما كانت المشاركة معتبرة كلما إندفعت عجلة التنمية إلى الأمام وانزاحت المخاوف إتجاه المشروعات وقبول القيم السائدة لها وهذه أفضل وسيلة للتغيير.
وتكمن المشاركة من خلال الهيئات الشعبية والمجالس المحلية الرقابية، ضبط عملية التنمية المحلية

وإكتشاف الخلل وتمنع وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين في حالة احتمال الإنحراف [3].

[1] – هناء حافظ بدوي،التنمية الإجتماعية رؤيا واقعية من منظور الخدمة الإجتماعية،مصر،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،2000 ،ص ص 179-183.

[2]- William.M.bvan.dimensions of participation in voluntary.association social forces.vol 36 December 1957.p148.

[3] – سميرة كامل محمد، التنمية الإجتماعية(مفهومات أساسية رؤية واقعية)،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1996،ص89.

مفهوم التخطيط المحلي :

إن التخطيط المحلي عنصر مهم في عملية التنمية المحلية نظرا لإرتباطه الوثيق بالقيادات المحلية التي تتولى تحضير الخطة التنموية وتنفيذها حيث تتطلب كلتا العمليتين السابقتين مهارات فنية وإدارية أضف الى ذلك توفرهم على رؤية مستقبلية وتمتعهم بقدرة التصرف والإبتكار والمرونة.

يراعي التخطيط على المستوى المحلي مقدار حاجة المواطنين ومتطلبات تحقيق الحياة الكريمة لهم حيث يجب مراعاة الظروف الإقتصادية وخصوصيات الإقليم المستهدف في عملية التخطيط.

إن الخطة المحلية على الرغم من أنها مستقلة إلى أنها تعد جزءا من الخطة القومية إذ لابد أن تترافق مع الإطار العام للتخطيط القومي وتخطيط الإنسجام والتناسق فيما بينها.

قواعد التخطيط الجيد للتنمية المحلية

حتى يعطي التخطيط النتائج المرجوة منه وجب توفر العديد من الشروط :

- يجب أن يكون التخطيط واقعيا ومبنيا على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.
- يجب أن يكون التخطيط شاملا لمختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.
- يجب أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم .
- رسم خريطة واضحة للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحة والإحتياجات الأساسية[1].
- ضرورة إنتماء القائمين على التخطيط الى نفس المجتمع المحلي وذلك لإنجاح عملية التخطيط مرتبطة بثقة السكان في قيادتهم .
- توفر قيادة محلية كفؤة والحرص على تدريبها بإستمرار.

[1] – مصطفى الجندي،الإدارة المحلية وإستراتيجيته،الإسكندرية،دار نشأة المعارف،2001،ص54.

مستويات التخطيط المحلي والتي نحددها بالعناصر التالية :

1- **التخطيط على المستوى القومي**: يهدف هذا النوع من التخطيط الى ايجاد نوع من التكيف بين البيئة وإحتياجات الأفراد الإجتماعية والإقصادية على المستوى الوطني لإن المجتمع على المستوى الوطني يعتبر وحدة إجتماعية كبيرة تستطيع أن تمثل القوة الدافعة لخلق أو إنشاء أو نمو أو إرتقاء العلاقات الإنسانية الإجتماعية والإقتصادية بين أفراده متى وجدت خطة وطنية تعمل على إيجاد الإطار العام الوطني، الذي يحقق هدف التوازن بين أوجه النشاط الفردي والنشاط الجماعي في البيئة الوطنية ويجعلها صالحة لمختلف أنواع النشاط بغية إرساء الأساس في تكوين مجتمع أفضل والتخطيط على هذا المستوى يعالج الأمور والمشاكل بصورة جماعية بحيث تكون النظرة لها تتميز بالمرونة وتبتعد عن الجمود والتحيز كما نود أن ننوه لإن التخطيط الوطني يعتمد أيضا على الإمكانيات المحلية إحتياجات المحليات وظروفها [1].

2- **التخطيط على المستوى الإقليمي**: يقصد به في الحقيقة التخطيط الشامل لكن على مستوى جغرافي أقل من التخطيط القومي أكبر من التخطيط المحلي«بلدية- ولاية» وهو أسلوب فعال في التخطيط للتنمية ويمكن من خلاله إيجاد التوازن في تنمية أقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقا للإحتياجات المحلية وذلك بسبب إختلاف خصائص أقاليم الدولة ديمغرافيا وإختلاف الأنشطة الإقتصادية الأمر الى يؤدي إلى إختلاف معدلات النمو لها .

3- **التخطيط على المستوى المحلي** : وهو الذي يتم على المستوى المحلي أي الذي يتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات ويرتبط التخطيط المحلي بتنظيمات الإدارة المحلية كمجالس القرى والمدن والمحافظات وتراعى فيه إحتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها كثيرا ما تستمد الخطط المحلية إنجازاتها من الخطة العامة للدولة مع مراعاة الإحتياجات والإمكانيات المحلية المتوفرة[2].

[1] - مصطفى الجندي،الإدارة المحلية وإستراتيجيته ،مرجع سبق ذكره،ص57.

[2]- هناء حافظ بدوي، مرجع سبق ذكره،ص144.

المبحث الثالث :ماهية الإصلاح السياسي

يعتبر موضوع الإصلاح السياسي من بين أهم المواضيع التي شهدتها الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ومطلع التسعينيات، كنتيجة حتمية أفرزتها متغي ا رت البيئة الدولية، التي إتسمت بوجود صراع إيديولوجي عرف" بالحرب الباردة"، التي إنتهت بانهيار وزوال المعسكر الشرقي الحليف الإستراتيجي لدول العالم الثالث وإرتقاء المعسكر الليبرالي الغربي، و الذي من أهم سماته الرئيسية :الحرية الفردية بشتى أشكالها، والتي تولد عنها مفهوم جديد إصطلح عليه ب" العولمة "وما كان لها من آثار سلبية، إيجابية على فواعل البيئة الدولية، لا سيما دول العالم النامي.

فبعد أن ظل الإصلاح السياسي في العالم الثالث والوطن العربي، ينظر إليه من زاوية نظرية

المؤامرة والتدخل الأجنبي بشتى طرقه وأساليبه (المؤسسات المالية الدولية، الشركات

المتعددة الجنسيات، حماية الحقوق والحريات العامة للأفراد) .

فقد أصبح اليوم الإصلاح السياسي في هذه الدول نتيجة حتمية للضغوط الداخلية والخارجية

للأنظمة السياسية الحاكمة التي أثبتت فشلها التام في الإستجابة لمطالب شعوبها والتكيف مع

متغيرات البيئة الدولية، بمعنى آخر أصبح الإصلاح السياسي مطلبا داخليا وضرورة ملحة لها مبرراتها، في ظل ظهور موجة جديدة من التحرر الفكري والوعي (الشبابي)العربي الذي سئم من عالم الجماد الذي تشهده الساحة السياسية في هذه الأنظمة، من أجل الحفاظ على الحكم الإستبدادي الذي لم تعد له أي مبررات لوجوده أمام تصاعد قوى فكرية نهضوية جديدة [1].

لكي نستطيع تحديد مفهوم الإصلاح السياسي يتطلب منا الوقوف عند العديد من التعريفات والدوافع والمفاهيم التي صيغت في هذا السياق، سعيا منا لأجل ضبط معناها الحقيقي وذلك سواءا من الناحية اللغوية أو من الناحية الإصطلاحية (الإيديولوجية)، وذلك كما يلي:

[1]– محمد السعدي (وآخرون)، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص 60.

تعريف الإصلاح :

أ) الإصلاح لغة: من الفعل أصلح يصلح إصلاحا، أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم.[1] وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى إستقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغيير، الإنتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والإنصراف عنه إلى سواه.[2]

هذا وقد ذكر لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من الآيات، منها قوله تعالى: " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا إنما نحن مصلحون".[3] وفي قوله تعالى:" أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير".[4] وقوله تعالى: "قل إصلاح لهم خير و ان تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم".[5]

كما جاء أيضا معنى الإصلاح في العديد من الأحاديث النبوية الشريفة، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله "صلى الله عليه وسلم" يقول: "من رأى منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان" رواه مسلم.[6]

ففي معنى الحديث أن المنكر أي "الفساد" هو ما أنكره الشرع وهو ما حرمه الله عز وجل أو

رسوله "صلى الله عليه وسلم"، ومنه قوله "صلى الله عليه وسلم": "من رأى منكم منكرا فليغيره... الى آخر الحديث"، فذلك فيه دعوة الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنه الدعوة إلى "إصلاح" المفاسد في المجتمع بشتى أنواعها.

---

[1] محمد السعدي،مرجع سبق ذكره ص 64.

[2] سفيان فوكة، "الإستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق،فرع: الإدارة و المالية, جامعة الجزائر ، (2006-2007)، ص 66.

[3] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية (11).

[4] القرآن الكريم، **سورة النساء**،الآية (12).

[5] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية (22) .

[6] محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية .بيروت :مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2009، ص 234-241.

ب) الإصلاح إصطلاحا: لقد تعددت التعريفات الإصطلاحية لمعنى الإصلاح وذلك حسب تعدد و إختلاف الإيديولوجيات ووجهات نظر الجهة التي تناولت تحديد مفهوم هذا الأخير، والتي من أهمها نجد:

• **تعريف الموسوعة السياسية:** التي تعرف الإصلاح على أنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافا –للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام[1]

ويعرف "المعجم السياسي" الإصلاح بأنه: "التغيير الإجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وضمن خطة تكون خماسية (خمس سنوات)، أو عشرية، أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح"[2]، وعليه فالمقصود هنا بالإصلاح هو الإنتقال نحو الأفضل والأحسن من النظام القائم الذي هو "أسوأ" أو سيء، أو حسن "إلى نظام آخر متغير عن النظام السياسي السابق بشكل سليم وصحيح، يتلاءم والظروف والمستجدات والأوضاع التي إستدعت الإصلاح الذي هو غاية وقبل ذلك وسيلة لتحسين آداء النظام السياسي، ومنه تحقيق، أو الوصول إلى طريقة مثلى تحظى بالرضى والقبول من لدن الرعية، في ظل بيئة تتجسد فيها إدارة شؤون الدولة والمجتمع على أحسن وجه ممكن

تعريف الإصلاح السياسي :

إن الحديث والحراك المتواصل حول عملية الإصلاح السياسي أصبحت في الآونة الأخيرة حديث الشارع من حيث الأولويات والظروف المحيطة في المنطقة وهي ظاهرة صحية حدثت في منطقتنا العربية من خلال الإعتراف الكامل بأن رياح التغيير قد وصلت إلينا من خلال التغييرات التي حصلت في البيئة الإقليمية والدولية ,ما يتطلب من الدول العربية إعادة هيكلة المنظومة السياسية القائمة وإحداث التغييرات لتتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة ,ولتتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ولهذا سنحاول التطرق إلى مفهوم الإصلاح السياسي.

[1] عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، موسوعة السياسة .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات 1979 ، ص206

[2] وضاح عبد المنان زيتون، المعجم السياسي .عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006 ، ص35 .

يقصد بالإصلاح السياسي من الناحية اللغوية التغيير أو الإنتقال من حالة إلى حالة أحسن منها، ويعني التبديل الجذري لهياكل وبنى إجتماعية وسياسية قائمة.[1]

يعرف معجم" مصطلحات عصر العولمة "الإصلاح السياسي على أنه" مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود، ومتى، وكيف تفرض الإحترام وحدود هذا الإحترام.[2]

وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو "تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة

داخلياً وإقليميا ودولياً, ويعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية"الإصلاحية" ومنه (الإصلاح السياسي) على أنها" اتجاهات للإصلاح داخل المجتمع إما بالعودة للجذور وإحياء الثقافات القديمة، أو التمرد على المحافظة وإتباع أساليب جديدة في مختلف المجالات للنمو والتقدم"[3]

إن الإصلاح السياسي مصطلح حديث يجب أن يوصل في جوهره إلى التداول السلمي للسلطة في أية دولة وبذلك فإن الإصلاح السياسي محصلة لجميع جهود المنخرطين فيه ,من خلال خلق الحوافز وتفعيل الطاقات البشرية وإبداع المبادرات وإدارة التحولات وتجديد وتطوير الشروط وذلك بالعمل الدؤوب المتواصل على الذات وعلى الأفكار من أجل تحويل العقول بابتكار المفاهيم التي تطور علاقة الإنسان بالواقع وتحول علاقة الإنسان بالمثل والمفاهيم والمعاني والقيم القديمة والحديثة والسياسية والأخلاقية.

كما جاء أيضا مفهوم الإصلاح السياسي ضمن وثيقة الإسكندرية الإصلاحية أنه" يقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، وفي غير إبطاء، أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية التي تعني الديمقراطية الحقيقية وتحقيق أقصى قدر من الشفافية في

[1] أمين المشاقبة", الإصلاح السياسي, المعنى والمفهوم ,"جريدة الدستور, 2014.05.21 ,في الموقع الإلكتروني: http://www.addustour.com. الاطلاع يوم 2017/04/04

[2] إسماعيل عبد الفتاح ياغي، معجم مصطلحات عصر العولمة– مصطلحات سياسية وإقتصادية ونفسية وإعلامية , 2013.11.12 . ص 51 ، في الموقع الإلكتروني:http//:www.kotobarabia.com. . الاطلاع يوم 2017/04/05

[3]– المرجع نفسه، ص32 .

الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الرشادة ودعم حقوق الإنسان عن طريق التطور الديمقراطي.[1]

إن الإصلاح السياسي عملية حضارية وطبيعية لا بد من تحقيقها من أجل الإصلاح في الأنظمة السياسية والحكومات بشكل جوهري أو تغيير سلمي تدريجي لتغيير الواقع الراهن لمعظم الأنظمة السياسية لحال أفضل لتحقيق إصلاحات سياسية ,ووضع حد للفساد والاستبداد السلطوي وتأمين الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين.

إن مفهوم الإصلاح السياسي هو تعديل واقع الأنظمة السياسية والانتقال من حالة إلى أخرى أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته من مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند إلى الإختيار والتي هي صون الديمقراطية وجوهرها الحقيقي ، وهي تتطلب مستوى معين من المؤسسية أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيداً عن الجم ود والشخصانية والتحكم أو التسلط لأن وجود هذا المعيار مهم جداً لاستيعاب المطالب والقدرة على إدراك التوقعات التي يحدثها الإصلاح السياسي، وبدون ذلك سينهار النظام السياسي أو يتعرض لحالات إنعدام الإستقرار السياسي ، فالأهم مراعاة المتطلبات والإحتياجات المادية والمعنوية للمكونات الإجتماعية لأن عامل الإستقرار السياسي هو المؤشر بحالات الإنتقال القانوني من حالة إلى أخرى مرتبطة جذرياً مع مفهوم الشرعية السياسية والتي تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الشعوب.

وفي هذا السياق يرى البعض بأن الجدل حول الإصلاح السياسي والإختلاف بشأنه هو أمر منطقي ومشروع للجميع سواء بالنسبة للأحزاب أو التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، وأيضا بالضرورة بالنسبة للأفراد دون ترهيب أو تخويف وما شابهها من مسميات فلم يعد هناك ثمة ما يسمى بدكتاتورية المجموع، بل ولعل الفارق الأساسي لقياس معيار التقدم والتأخر لمجتمع ما أو لنظام ما إنما يكمن في تلك الجزئية المتعلقة بالحقوق الفردية [2].

إن الإصلاح السياسي مشروع حضاري متقدم ويعرّف بأنه" تصوّر لإعادة صياغة مجتمع ما في جوانبه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية بحيث يجد هذا التصور طريقا إلى التطبيق"، كما

[1] سفيان فوكة،الإستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي،مرجع سبق ذكره، ص67 .

[2] هالة مصطفى، التحديث والإصلاح رؤية للتطور السياسي في مصر .القاهرة :دار مصر المحروسة 2011 ,، ص51 .

أن الإصلاح السياسي هو إطلاق طاقات المشاركة الشعبية لتأكيد دور المجتمع المدني في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع وإشاعة الديمقراطية وتنمية الوعي بحقوق الإنسان, وتوسيع مشاركة المرأة في شتى المجالات وتعزيز دورها ومكانتها في المجتمع, وإحترام حكم القانون والشفافية, والحد من البيروقراطية, وتطوير النظام القضائي, ومكافحة الفساد وإعادة دمج القوى المهمشة كالمرأة والأقليات العرقية والإثنية والطائفية في تيار الحياة السياسية, وإعلاء حقوق المواطنة والحريات المدنية وإيجاد شكل من أشكال التمثيل لمؤسسات المجتمع المدني.[1]

أهداف الإصلاح السياسي

ما الذي يعنيه الإصلاح السياسي في رؤية" عبد الإله بلقزيز "في ظروف البلاد العربية اليوم؟ إنه يعني أمورا ثلاثة :الإنتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، والإنتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الإنتقال من" حياة سياسية "قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية[2]، وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل

ونستطيع حصرها في ثلاثة أهداف ضرورية وهي كما يلي:

1) المشاركة السياسية: نظام الحكم في غالب الدول العربية نظام قديم بأكثر من معنى: بمعنى أنه قائم على فئة سياسية ضيقة تتداوله من دون سائر الفئات والقوى الإجتماعية الأخرى، وبمعنى أنه قديم غير متجدد مع التطور الإجتماعي لمطالب الشعوب يبدو منفصلا عنه منعزلا بسبب أزمة التمثيل الإجتماعي والسياسي.

التي يعاني منها، ثم بمعنى أنه قديم على معرفته لمفهوم السياسة تقليدي لم يحد عنه، ومقتضاه أنها شأن خاص بالنخبة الحاكمة ! ولم يقد هذا الإنغلاق في نظام الحكم سوى إلى إنفصال السياسة عن المجتمع،

[1] محمد كنوش الشرعة " ,الإصلاح السياسي في الوطن العربي .. المفهوم والدلالات" ، 2011/03/19، في الموقع الالكتروني: http://forum.univbiskra.net الاطلاع يوم 2017/04/05

[2] عبد الإله بلقزيز ,في الإصلاح السياسي والديمقراطية .لبنان : الشركة العالمية للكتاب , 2007 ,ص 75.

وتحول النخب الحاكمة إلى " أوليغارشيات "[1] معزولة والنتيجة أن الحياة السياسية إنتهت إلى أفق مسدود.

نستطيع القول إن هذا النمط من الإنغلاق في نظام الحكم سمة من سمات الدولة التسلطية، وهو يعبر عن حالة غير طبيعية في سيرة الدولة الحديثة، ولسنا نغالي إذ نقول أن استمراره بهذه الطريقة يهدد الكيانات السياسية العربية بأزمات قد تطيح بها ومنها الجزائر.

إن البلدان العربية مدعوة إلى صحوة ونظام سياسي حديث يستجيب لشروط العصر والتحول ويتناسب والدينامية الإجتماعية المتدفقة والوعي وهو ضرورة حيوية لتفادي الصدام الأهلي أو الصدام مع خارج متربص، و لن يتحقق ذلك إلا بالمشاركة السياسية العامة وفتح الباب أمام مسار طويل المدى من الإجراءات يبدأ بمشاركة دنيا إبتدائية في صورة مشاركة في إبداء الرأي ينتهي بإقرار مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة، وليس خوف النخب الحاكمة على سلطتها, لأن ثمن الرفض سيكون أسوأ بكثير.

على الذين يرفضون المشاركة السياسية أن يتذكروا أن العالم قد تغير وأن مجتمعاتهم وشعوبهم تغيرت و زا د معدل وعيها السياسي، وأن ثمة من ينتظر خارج كياناتنا أن تمانع نخبنا الحاكمة في الإقدام على مثل هذه المشاركة حتى يتذرع بذلك للتدخل المباشر في الداخل العربي تحت عنوان الإصلاح والأهم من ذلك كله، على الذين يرفضون الإنتباه إلى الحقيقة التي ربما غابت عن أذهانهم اليوم لكنها قائمة لا ريب فيها: هي أن حكم الناس بالإك ا ره وبغير رضا منهم قد يطول لكنه قطعا لا يدوم وهو حكما فعلا زائل والخوف من أن لا تكون نهايته مما لا يقع عليه ت ا رض حضاري بين الجميع بل في صورة نهاية دراماتيكية مؤلمة.

2) **إعادة تنظيم المجال السياسي للنظم**: لا نستطيع أن نقر بوجود مجال سياسي، بالمعنى الحديث، تمارس فيه السياسة وتنعكس فيه (souvage) [2] تناقضات البنية الإجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيرا بربريا أو وحشيا فنحن إما أمام مجال منعدم أومجال تقليدي أو مجال حديث صوريا وبسبب

[1]- المرجع نفسه,ص 75.

[2] عبدالإله بلقزيز,مرجع سبق ذكره .ص ص 76 -77.

غياب هذا المجال أو تقليديته أو صوريته، فإن تناقضات المجتمع وهي طبيعية وموضوعية لا تعبر عن نفسها تعبيرا سياسيا بالمعنى الدقيق والحديث للكلمة أي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في نفس الآن، لذلك عادة ما تميل تلك التناقضات الاجتماعية إلى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني برمته أمام إنقسام داخلي حاد يطيح بكل الروابط بين فئاته وقواه المختلفة ويضع وحدته أو ميراثه على المحك.

إن المشكلة في غياب هذا المجال السياسي الحديث، تكمن في أن السياسة تحيد عن قواعدها

وأخلاقياتها، فتميل إلى التعبير عن نفسها في صورة عنف أعمى،إذ لا يمكننا أن ندرك الأسباب العميقة لتنامي ظواهر العنف السياسي والتطرف في الوطن العربي وخاصة الجزائر إلا بالعودة إلى هذا الخلل الخطير في نظام السياسة وقواعدها فحين لا يكون في وسع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعي في التعبير السياسي بالوسائل السلمية والحضارية وحين يكون القمع هو جواب السلطة عن مطالبه وحقوقه، فإن ذلك يدفعه دفعا إلى محاولة تحقيق ذلك ولول بالقوة المفرطة ، إن الحقيقة التي لا تقبل تجاهلا في هذا المضمار هي أن عنف الجماعات الأهلية (اليسارية سابقا والإسلامية حاليا) يتغذى من عنف السلطة ويجد شرعيته فيها.

لامناص، إذن من إعادة تنظيم حقل السياسة على مقتضى قواعده الحديثة بما ينهي ظاهرة العنف السياسي و يسمح للسياسة بأن تأخذ معناها الحقيقي بوصفها فعالية إجتماعية سلمية ومنافسة شريفة ونظيفة لكسب الرأي العام وللوصول إلى السلطة : حيازة كاملة أو تقاسما أو مشاركة...

3) تجديد مصادر الشرعية: ما زالت مصادر الشرعية للسلطة، في معظم الدول العربية مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية والعشائرية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية، ولقد كان في وسع نظام الإعتصاب هذا، ووظيفته في تشكيل الدول والإمارات والسلالات، أن يستمر طوال العهد العربي – الإسلامي الوسيط دون كبير مشاكل، لأن نمط الدولة حينها لم يكن ليخرج عن هذا النظام في العالم الإسلامي وخارجه بل كان في وسعه أن يستمر حتى في العصر الحديث والحقبة المعاصرة متكيفا مع الحداثة الرأسمالية، أما اليوم فلم يعد يسعه أن يستمر دون أساس الشرعية نفسها وبما لا يجعلها مقتصرة فقط على الشرعية العصبوية أو الدينية.[1]

[1] عبدالإله بلقزيز,مرجع سبق ذكره .ص ص 79 -80.

إن النظام الحاكم في الجزائر والذي يحكم بإسم " الشرعية الثورية "عليه أن يتعلم الدرس مما يحدث في العديد من الدول العربية والتي إستغلت هذا الشعار للكتم على أنفاس الشعوب , وما حدث للزعيم الراحل "صدام حسين " رحمة الله عليه خير دليل على ذلك, وما حدث سابقا للنظم السياسية التقليدية في الوطن العربي والتي حكمت بإسم "الشرعية الثورية" قد ثارت عليها الشعوب في ثورات مضادة وقامت بإزالتها كل هذه الأمثلة خير دليل للنخب الحاكمة في الجزائر ولهذا فإن الظروف الراهنة تدعوها —اليوم – إلى تعديل مفهومها لتلك الشرعية وترميم ما يمكن ترميمه فيها.

الحاجة ماسة اليوم إلى إعادة بناء شرعية نظم الحكم القائمة في الوطن العربي بالإنتقال بها من الشرعية التقليدية – القائمة على عصبية الدم والمذهب وادعاء الحق الديني (Droit divin)[1] إلى شرعية حديثة هي الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد والإختيار الحر والتمثيل النزيه وليس في هذا الطرح ما يدعو إلى زوال نظم الحكم القائمة (لأن سلطتها غير قائمة على الشرعية الحديثة هذه)، وإنما هي دعوة إلى تطوير قواعد الشرعية فيها إلى النحو الذي يضمن لتلك النظم قبولا ورضا جماهيريين بها، فقد سبق للملكيات المطلقة في أوروبا الحديثة أن فعلت الشيء نفسه، فتكيفت مع أفكار العصر ومطالبه، لتتحول إلى ملكيات دستورية أو برلمانية أو إجتماعية وليس ثمة من يشك اليوم في أنها باتت من أعرق ديمقراطيات أوروبا والغرب أسوة بالجمهوريات.

[1]– المرجع نفسه، ص ص 79 –80.

خلاصة الفصل :

من خلال استعراضنا لما جاء في هذا الفصل فإن للمجتمع المدني والمتمثل في مؤسساته له دور اساسي في التنمية المحلية للمواطن بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة لذا وجب ان تكون مؤسسات المجتمع المدني فعالة وقادرة على تخطي الصعوبات للرقي بالمواطن ومن خلال ما سبق لا بد من توسيع المجال امام مؤسسات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها .

تمهيد :

تعتبر التنمية المحلية وبرامجها من أهم الوسائل المستخدمة في النهوض بالمجتمعات في عصرنا الحالي، ويتمحور موضوع فصلنا هذا حول سياسة التنمية المحلية في الجزائر والبرامج المتبعة من أجل تحقيقها ثم سنقوم بدراسة مؤسسات تفعيل المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المحلية للمواطن، وفي الأخير سنقوم بالتطرق الى تقييم مكانة المجتمع المدني من تحديات وصعوبات التي يواجهها في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول: سياسة التنمية المحلية في الجزائر وبرامجها

المبحث الثاني : المجتمع المدني كشريك في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الثالث : مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الأول : سياسة التنمية المحلية في الجزائر وبرامجها

ركائز سياسة التنمية المحلية

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م) حيث تم إلى جانبه إقرار 08برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى08 ولايات شمالية تم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م الذي رفع عدد الولايات من 15 الى31 ولاية لأن 10ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة [1].

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م (تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCDإلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات ،ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل [2].

[1]- فيروز حنيش،اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر1989-1999،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،2008،ص21

[2]- نادية خلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة،الجزائر،2005، ص123.

أسس سياسة التنمية المحلية

1- تدخل الدولة :إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

-الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية .

-القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

-الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغييرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج[1].

-حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

-الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة .

-تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية .

-ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع .

-تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول الى الجزائر .

-تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل .

-مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم[2].

[1]- كريم بركات،مساهمة المجتمع المدني في حقوق الإنسان،مذكرة تخرج ،جامعة بومرداس،الجزائر،2005،ص42.

[2]- نادية خلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص124

2-المشاركة الشعبية :إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائي تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع الى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة .

3- التخطيط :يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب " لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة PSC (plans sectorieles concentree)والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية [1].

4-اللامركزية :من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً والقاعدية منطلقاً ووجهة لذلك نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد" كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983م بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية

[1]- عبد الوهاب بن خليفة،المدخل في علم السياسة،دار قرطبة للنشر والتوزيع،الجزائر2010،ص ص116-117.

سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونيات فلاحيه أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو مؤسسات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والأهداف المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها" ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22/مايو/2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين، وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد[1] .

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره .

1- اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية .

2- العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي .

3- تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية .

4- تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب

5- تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية .

6- تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب [2]."

5-التوازن الجهوي :شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازناً ومتزامناً، "عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية :

[1] - عبد الوهاب بن خليفة،المدخل في علم السياسة،مرجع سبق ذكره،ص117.

[2] - د- أحمد الشريفي ، تجربة التنمية المحلية بالجزائر،ص 23.

http://www.4shared.com/file/15444099.../____.html?s= . 2017/04/06 الاطلاع يوم

1- تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي .

2- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

3- تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية .

4- تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات [1].

6-الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين: أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملاً حاسماً في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها .

ونظراً لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمؤسسات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال "توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها". لأن التجارب أوضحت بان الرأسمال البشري أكثراً أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية ويعكس ذلك حالة أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، التي استطاعت الوصول إلى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية احتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف المزري بجميع أشكاله وألوانه[2] .

لكل هذه الاعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتحسين إطار معيشته، وتأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، كما تبرزه الجداول الموالية،

[1]- عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سبق ذكره ،ص119.

[2]- احمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدنيفي الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2000،ص102.

وهي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكرياً وروحياً وبدنياً وتحسين مستواه المادي، لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل باحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر ،وتجعله في حالة من التغير الاقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل والانفتاح والاستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتوي العصر من مستجدات وابتكارات في إطار يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع [1].

7-الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية :أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديداً خطيراً لها ويقود حتماً إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط و إلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني ،الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعداداً وغاية ،وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتجرعت مرارة نتائجها مما عمق لديها أهمية الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية ،والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية [2].

[1]- احمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدنيفي الوطن العربي مرجع سبق ذكره،ص103.

[2]- عبد الوهاب بن خليفة،مرجع سبق ذكره،ص119.

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية :

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها [1].

1-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها .

2-دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات)صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود

3-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد .

4-ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة .

5-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية .

6-تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي .

7-وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية .

8-إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها .

9-تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية .

10- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير- التزود بالماء الشروب- الإنارة -الغاز -الكهرباء- المواصلات- الاتصالات- الصحة - التربية والتكوين- الرياضة — الترفيه —ا لثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).

11- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع .

[1]- احمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره،ص103.

12- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات .

13-التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات والبغاء ...الخ) و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن [1].

مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر:

مرحلة التخطيط (1967-1989م :

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من[2] :

1- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة .

2- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن .

3- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها .

ومن أولويات المخططات وفق الترتيب التالي :

1- القطاع المنتج مباشرة :ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية والأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة .

2-قطاع البنية التحتية :يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكة الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية واحتل المرتبة

[1]- عبد الوهاب بن خليفة،مرجع سبق ذكره،ص120.

[2]- بوراس عصام، المياه و التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2009/2008.ص54.

الثانية في أولويات المخططات، لما له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية فهو الذي [1]:

– يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما يقدمه لها من وفورات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح .

–يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن .

– تلعب دوراً أساسياً في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات ولليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم وتكوين .

–تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن .

ربط مختلف جهات القطر وفك العزلة عن بعضها البعض .

3– قطاع الخدمات :أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وان كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب .

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسيرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلدية للتنمية .

هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967–1984م)،غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولاً منها على أكمل وجه تمثل في :

–المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج .

–نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين .

[1]– عبد النور ناجي،دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، جلمعة سطيف، عدد5/2007،ص207

-تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية .

-ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.[1]

مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990م :

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في [2]:

1- إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية1982م .

2- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م .

3- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م .

4- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م .

ومع صدور دستور1989 م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني .

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م،شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998م .

البرامج العادية :بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار د.ج
برنامج الإنعاش:يغطي الفترة (2001-2004م) بغلاف مالي قدره 525مليار د.ج منها 114مليار دج للتنمية المحلية

[1]- عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره،ص208.

[2]- بوراس عصام،مرجع سبق ذكره.ص105.

.برنامج دعم النمو: يمتد من (2005-2009م) ا يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصص 1908.5مليار د.ج للبرامج المحلية .

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاماً مالية كبيرة [1].

كيفية ممارسة التنمية المحلية والقيام بها

إن ممارسة تنمية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان لك المنطقة .إن العصيب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة .ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها [2].

إن المشروعات الاستثمارية الخاصة الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء، وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية .إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لنشاطات الأعمال التي نمكنها من تحقيق الرخاء .وللحكومات المحلية دورا أساسيا في خلق البيئات المواتية لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل .إذا، فالتنمية المحلية هي عبارة عن شراكة في ما بين الحكومات المحلية، ونشاطات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي [3].

لماذا القيام بالتنمية المحلية

بدأت ممارسة عملية التنمية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع في ما بين الكيانات ذات السلطات القانونية .وهذا ما يعني أن الاقتصاد للمجتمعات المحلية، وبالتالي قاعدة التوظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش .من خلال الكشف النشط على قاعدتها الاقتصادية، والوصول إلى فهم حول المعوقات للنمو وزيادة الاستثمار، ومن خلال

[1]- بوراس عصام،مرجع سبق ذكره.ص105.

[2]- إبراهيم الزياني: دراسة الإدارة المحلية من منظور علم الإدارة – دار القلم – الرباط، طبعة أبريل 2000 ص 35

[3]-المرجع نفسه،ص36.

التخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار، لقد سعت هذه الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية [1]. واليوم تواجه المناطق المحلية حتى عدد أكبر من التحديات .وتلك التحديات تتضمن ما يلي:

على المستوى الدولي

تعمل العولمة تعمل على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار .فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية .إن الشركات الصناعية والمصرفية والخدمية متعددة المواقع، متعددة الجنسيات تتنافس على المستوى العالم بحثا عن وجود مواقع، التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن لها أن تنشئ لها منشئات فيها .والصناعات المتطورة، من الناحية التكنولوجية تتطلب مثارات تخصصية عالية جداً وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجية المتطورة .إن الأوضاع المحلية هي ما تحدد ما لمجتمع محلي من ميزة مفيدة وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة على الاستثمار . حتى مدن صغيرة وضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو وتنافس على مستوى وطين أو دولي.

على المستوى الوطني

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية [2].

كما أن الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية، تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية (مثلا، معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية .(وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية وأصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا .وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي .وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك لما هي المخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات، بالإضافة إدراك ما هي الفرص التي تأتي معها.

[1] – سعيد ياسين موسى ،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية، مجلة الحوار المتمدن، مصر،ص56.

[2] - سعيد ياسين موسى ،دور منظمات المجتمع المدني في التنمية،مرجع سبق ذكره،ص58

على المستوى الإقليمي

إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة، أو في ما بينها، تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء .وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق الحضرية والريفية معاً) للتعاون وبعضها البعض .لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولين على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد .فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم جمعية من الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية الرسمية تتوسط بين حكومات وطنية وحكومات محلية منفردة لتلعب أدوارا هامة في عملية التنمية المحلية[1].

على مستوى البلديات

إن الشركات (الكبيرة منها والصغيرة) كثيرا ما أن تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يوجد من تكتيل للاقتصاديات – المنافع من التقاسم للأسواق، والبني التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى .

وكثيرا ما تعتمد ميزة إمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى تتوفر، أو لا تتوفر، الطاقة الكهربائية الكافية، ووسائل النقل، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات وأراضي حضرية مطورة .وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب ووسائل النقل العامة .إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبنية التحتية هي ما تمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية الناجحة .ومع ذلك، فإن النشاط الأكثر أهميةً وفعاليةً التي يمكن لحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها .ويبرز مسح ما صغيرا تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة، والمدارة بطريقة غير سليمة، ومكلفة وليست ضرورية، في عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال .من خلال تقليص هذه الأنظمة، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ نشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال[2].

[1]– سعيد ياسين موسى ،دور منظمات المجتمع المدني في التنمية،مرجع سبق ذكره،ص60.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية , الدار الجامعية , الإسكندرية 2001,ص 26.

السكان المحرومون

تدرك المجتمعات المحلية ونشاطات الأعمال بتزايد بأن الاقتصاديات المحلية الناجحة تتطلب تحديد اقتصادي، وبيئي واجتماعي .ولهذا السبب فإن ما توضع من استراتيجيات وخطط للتنمية المحلية وإعادة التوليد لا بد من أن تكون موصلة باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وأن تترتب على إدخال المجموعات المحرومة ولمهمشة.

التطور لعملية التنمية المحلية

قبل ما ننظر في كيف يتم القيام بعملية التنمية المحلية، لا بد من النظر في كيف تطورت هذه العملية . وتشير التطورات التي أدت إلى عملية التنمية المحلية إلى وجود عدد من الطرق التي مكن بها "إنجاز" عملية تنمية محلية .وهذه لها أهميتها جدا من أجل تفادي ارتكاب الأخطاء التي كانت ترتكب في الماضي.

كيف يتم القيام بعملية تنمية محلية :بناء استراتيجيات تنمية محلية وتنفيذها؟

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية المحلية ببلورة استراتيجية لها .إن استراتيجية التنمية المحلية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية ومثاليا، فإن أي استراتيجية للتنمية المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات لخطة استراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي[1].

وتقليديا، فإن الإطار الأفق الزمني لاستراتيجية التنمية المحلية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير والمتوسط والطويل .وعملية التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية المحلية تقليديا لها خمس مراحل[2].

عملية تخطيط استراتيجي

المرحلة الأولى :تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية)، ولقطاع نشاطات الأعمال (خاصة) ولقطاعات مؤسسات غير الحكومية (المؤسسات غير

[1]- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص30.

الحكومية، مؤسسات ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، النقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومؤسسات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثانية :إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة

إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن وضع الاستراتيجيات للمستقبل . وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات غيرها من الموارد لتساعد تحديد الاتجاه الاستراتيجي التي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي .

وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة .فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات.

وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل(SWOT) ، مؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة، مثل نصيب الموقع وتحليل تحول النصيب، يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.

المرحلة الثالثة :إيجاد استراتيجية التنمية المحلية

كما هو الحال في وضع خطط إستراتيجية التنمية للدن الشاملة، فإن الغاية من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية المحلية .فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية .ولاستراتيجية التنمية المحلية عدد من المكونات.

المرحلة الرابعة :تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية

ما يسير التنفيذ للاستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة .وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية [1].

وبالتالي، هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية المحلية .وتبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام، الأطراف المسئولة عنها، جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده .وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

المرحلة الخامسة :مراجعة استراتيجية التنمية المحلية

لا بد ما تجرى مراجعة لاستراتيجية التنمية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة .ولا بد ما تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الاستراتيجية .ولا يجب أن تغطي علمية المراجعة المدخلات، والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، ومستويات المشاركة، وديناميكات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية (والسياسية (المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية .بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حده .ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة [2].

[1]- رشيد أحمد عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره،ص20.

[2]-- رشيد أحمد عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره،ص21.

المبحث الثاني : المجتمع المدني كشريك في تحقيق التنمية

دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية:

سنتوسع في هذا الفرع في أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية:[1]

01- دور الأسرة: تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة و ماهية مخاطرها على المجتمع و ذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب و الأم حال الاهتمام بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل أو الحد من تأثير استخدام الفرد السيئ للبيئة و الهدف هو إضافة عضو نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله.

02- دور المؤسسات التعليمية : دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي...و يجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة و ضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.

03- دور العمال و النقابات العمالية :من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة و التي قد تسبب لهم الأمراض و هنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة و تحقيق المناخ الجيد للعمل[2].

04- دور العلماء: ضرورة عقد ندوات سواء في المحافل الدولية العامة أم الخاصة أم في وسائل الإذاعة و التلفزيون يوضح فيها العلماء كيفية المحافظة على البيئة.

[1] – بوراس عصام، المياه و التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2009/2008.

[2] –عبد النور ناجي،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، جلمعة سطيف، عدد5/2007،ص207.

05- دور النوادي الاجتماعية و الرياضية: يستغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المحلية لمخاطر التلوث و خاصة لصغار السن من أبناء وأحفاد الأعضاء أو عن طريق عقد ندوات يدعى لها المتخصصون.

06- دور الإعلام في تحقيق التنمية المحلية :نجاح التنمية المحلية يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع ،أيضا إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية و نشر الوعي البيئي و التربية و التدريب و التثقيف و بالتالي نجد أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية المحلية و الإعلام[1].

07- دور المؤسسات الدينية : تلعب المؤسسات الدينية من المساجد و غيرها دورا كبيرا في توعية الناس من خلال الدروس، الخطب الأسبوعية و الندوات لإبراز مساوئ التلوث البيئي على الطبيعة.

08- دور المجالس الشعبية المحلية في المدن و القرى : على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها في خلق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية في كافة مناحي المجتمع المحلي، القيام بدورها التنموي و الحفاظ على البيئة و رقابة سلبيات الوحدات التنفيذية و فرض عقوبات على المخالفين، إعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصحاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المحلية.[2]

[1] – عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره،ص208.

[2] – بوراس عصام،مرجع سبق ذكره.ص104.

المجالات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني:

1.توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المؤسسات غير الحكومية والاهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمؤسسات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الاشارة الى ان المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول الى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الارياف والمناطق النائية [1].

2.المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها

3.المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها او التأثير في السياسات العامة لادراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق اهدافه، يقوم هذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية :

الرصد والمراقبة، ان حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن.ويساهم هذا الحق في اتاحة الفرص امام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها

تطوير الأُطر القانونية ذات الشأن، حيث ان التنمية تستلزم اصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالاضافة الى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة. وبالتالي لا بد من اصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية، اضافة الى التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاسر وللافراد الضغط والمدافعة وكسب التأييد من اجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وللقيام بهذه المهام،

[1] –السيد مصطفى،مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية،سلسة بحوث سياسية،95القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسية،ابريل1995،ص45.

يستخدم المجتمع المدني الادوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاضافة الى الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل والاشخاص ذوي الاعاقة وغيرها.[1]

تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الأستشارات والرؤى وأجراء المسوحات الميدانية وتحليلها. وبالاضافة الى العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين، وقعت ١٧١ دولة في العام 2000على اعلان الالفية الأنمائية الثالثة الذي اكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف تأكيدا على الحق بالعيش بامن وسلام، وتحريرهم من العوز من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وحقهم في العيش بكرامة من خلال ضمان حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية, وأطلق اعلان الالفية "الحرب العالمية" على الفقر والعوز من خلال اعتماد ثمانية اهداف، والتي تعرف بالاهداف الالفية للتنمية, وقد ربط اعلان الالفية الانتصار بالحرب على الفقر بتحقيق الامن والسلام الدوليين والديمقراطية في الحكم عالميا ووطنيا. [2]

[1] – مصطفى،مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية،مرجع سبق ذكره،ص52.

[2] –المرجع نفسه ،ص53

المبحث الثالث : مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

معايير قياس فعالية المجتمع المدني[1]

إذا كان لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها حيث تنتهي بإشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي و الخيري و تفعيل المشاركة الواعية و الفاعلة في إحداث التنمية المحلية و تطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع، فإنه يجب أن تكون هناك معايير تقاس بها تلك الأهداف، التي تسعى هذه المؤسسات من خلالها ومن خلال أدوارها المتعددة لتحقيق التنمية بالتعامل مع البيئة و مقوماتها الأمنية للحفاظ على التوازن البيئي و الموارد الطبيعية و يمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال:

- كيفية إدارة الموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على التراث الثقافي و تحقيق الإنتاج و الاستهلاك المستدام؛
- رفع الوعي العام و الدعم المؤسسي و بناء القدرات؛
- تحسين تخطيط الموارد و تحسين الصحة العامة؛
- رفع درجة انتماء الأفراد و احترامهم لبيئتهم و مجتمعاتهم؛
- توفير فرص العمل و رفع مستوى المعيشة و توفير بيئة أفضل للمعيشة و العمل؛
- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المحلية؛
- القضاء على مشاكل الفقر و البطالة و مشاكل المرأة و الأمن الغذائي.

التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني من اجل تحقيق التنمية المحلية

لكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات التنموية ورصد حسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك، لا بد التوقف عند ابرز التحديات التالية التي يواجهها [2]:

[1] – مقال نشر بالعدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان ص 31 للباحثين :الأستاذة بوشنقير ايمان/ قسم العلوم الاقتصادية– جامعة باجي مختار عنابة – والأستاذ رقامي محمد/ قسم علوم التسيير– جامعة باجي مختار عنابة

[2] –الجنحاني الحبيب وسيف الدين عبد الفتاح ،المجتمع المدني وألعاده الفكرية،دار الفكر المعاصر لبنان،2003،ص41.

التحديات الموضوعية:

1-الاطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والاليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات. (تم أقرار قانون 13 لتنظيم عمل المؤسسات غير الحكومية مع أنتظار العديد من الأتحادات والنقابات المهنية لترتيب أوضاعها القانونية).

2- المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.

3- حداثة النظام الديمقراطي ,وعدم استكامل بناء المؤسسات الدستورية,وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.

4- وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي ,وبطء مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها وكذلك بطء المصادقة على هذه القوانين والتشريعات[1]

5- عدم الوصول الى قناعة بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار,مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على ارض الواقع ,والنظر لمؤسسات المجتمع المدني على انها بديل للسلطات التنفيذية والتشريعية وهذه نظرة خاطئة 100% لان مؤسسات المجتمع المدني ليست جزء من الحكومة او مجلس النواب ومجالس المحافظات ,بل هي جزء من تكوين الدولة من خلال أنتماء هذه المؤسسات للشعب وهو مصدر السلطات وبالتالي من حقه ممارسة الدور الرقابي والتنموي وان يكون له رأي على الأقل أستشاري أو دور رقابي في المحافل العامة ,بل حتى أعتمادها كخبراء ومستشارين غير حكوميين عند الحاجة وبدون مقابل مادي وكعمل تطوعي.

6- عدم الاعتماد والأهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبلاد بالأضافة الى الجهد الحكومي الروتيني.

[1] - عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره،ص108.

التحديات الذاتية [1]

– معدلات التنمية والتمكين والموارد المتاحة

– القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل.

– آليات الحكم الرشيد داخل مؤسسات المجتمع المدني, كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة . التشبيك والتنسيق والتعاون، وبناء التحالفات وبالتالي، لكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية لإستمرارية بناء وتنمية القدرات ,الشبابية والنسوية خصوصا خلل في أستثمار طاقات الشباب وعدم خلق جيل الشباب القيادي خلل في عدم أعتماد التخصص في مؤسسات المجتمع المدني ,مما يسبب ضياع الكثير من لطاقات والاموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع خلل في التفكير في بعض المناطق ,أي العمل المدني وفق النظام الاجتماعي العشائري ,وتحكم العلاقات العشائرية والقبلية في العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني وبالنتيجة تكون كارثة على المجتمع والدولة المدنية. توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لبرامج مؤسسات المجتمع المدني,وتشجيع المانحين على ذلك , وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع.قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل[2].

وهذا غيض من فيض ولكن لكل الف ميل خطوة اولى كما يقول المثل الصيني ,عليه لا بد من العمل على مواجهة التحديات اعلاه.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريكا اساسيا في تحقيق التنمية لاسيما بعدما اصبحت الدولة غير قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول الى كافة الفئات المحتاجة. كما وان تنامي دور أليات اقتصاد السوق نتيجة العولمة والتبادل الحر قد زادت من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زادت من الحاجة الى توفير خدمات اكثر.

الا ان النظرة للمجتمع المدني تعتريها العديد من الملابسات التي لا بد من توضيحها. فالسلطة تنظر اليه بريبة وتخوف شديدين لاسيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والادوار التي تقوم بها. ان

[1] – الجنحاني الحبيب،مرجع سبق ذكره،ص43.

[2] – عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره،ص110.

توفير الموارد البشرية والمالية اساسي لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي ايصال الخدمات الى محتاجيها، وبالتالي على الجهات المعنية في السلطة، فيما لو كانت تعتبر المجتمع المدني شريكا، ان تساهم في رسم آليات مشاركته الفاعلة.

ومساعدته على توفير بعضا من موارده من غير ان تؤثر في رؤيته واستقلاليته الادارية والتنظيمية ان استقلالية مؤسسات المجتمع المدني هي مكمن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، واستراتيجياتها هي في اساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول الى المواطنين. وبقدر ما تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة أدارية شفافة ومرنة بقدر ما يصبح دورها اكبر واكثر فاعلية وتأثيرا في عملية التنمية. ان تنوع مؤسسات المجتمع المدني من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غنىً يؤدي الى التكامل، وهو لذلك يحتاج الى تفعيل آليات التنسيق والتشبيك والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص.

مسألة اخيرة لا بد من الاشارة اليها في الختام، ان التنمية تحتاج الى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي، وتكون مرجعيتها الاساسية الدولة كناظم وحام لحقوق المواطنين، الا انها تحتاج ايضا الى تعاون وتنسيق بين الجهات الاساسية الفاعلة، لاسيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومن غير هذا التعاون لا تكون العملية التنموية مكتملة وبالتالي يصعب ان يكتب لها النجاح.

أن الفترة الماضية من عمر مؤسسات المجتمع المدني تحققت الكثير من الإنجازات المهمة والمفصلية في البناء الديمقراطي,ولكن هي بداية الطريق لترسيخ الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد, وعليها أي المؤسسات تقييم نفسها ذاتيا , لترتيب اولوياتها بين فترة وأخرى وتطوير أدواتها وأساليبها لتطوير وتنمية قدراتها.

أن النظام الديمقراطي ,هو ضمانة حقيقية واقعية وعملية لتحقيق التنمية في ظل سيادة القانون ,وأنفاذ القانون ,والمساواة ,واحترام حقوق الإنسان .

توصيات من أجل جعل مؤسسات المجتمع المدني فعالة

1- إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية البيئية و كذا المحلية وتكمن هذه الأدوار في إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية .

2- ضرورة الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني و الجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية و متطورة في مجال حماية البيئة.

3- إيجاد آليات للتواصل و التنسيق بين المؤسسات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني و كذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات و تبادل الخبرات.

4- ضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاثة محققة فيها (اقتصادية،اجتماعية،بيئية) حيث تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية[1].

[1] – بلقاسم نويصر,التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر،الجزائر،ص55.

خلاصة الفصل :

وكخلاصة لهذا الفصل وبعد استعراض لمكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من خلال السياسات التي يقوم بها تبين لنا ان مساهمة الدولة امر لابد منه من اجل التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات غير ان هذه هذه المساهمة محدودة وضيقة النطاق وليست بالمستوى المطلوب وهذا ما يعكسه الواقع .

تمهيد :

ان خطاب رئيس الجمهورية الذي قام به في افريل 2011 له وزن في الإصلاحات السياسية وخاصة بما تعلق بالتنمية المحلية وسنقوم في هذا الفصل بتحليل خطاب الرئيس والجوانب التى اتي بها وما هي الاراء المحلية والدولية التي حللت الخطاب وما انعكاسات هذا الخطاب في الساحة السياسة .

المبحث الأول: مضمون الخطاب

المبحث الثاني :آليات تفعيل الخطاب

المبحث الثالث : انعكاسات خطاب رئيس الجمهورية على الحياة السياسية

المبحث الأول: مضمون الخطاب

– أحزاب سياسية تثمن ما تضمنه خطاب الرئيس بوتفليقة من إصلاحات خطاب رئيس الجمهورية للأمة المسار العربي يوم 17-04-2011 ثمن التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني أمس ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي وجهه ليلة أمس للأمة كشف فيه عن الشروع في عدة إصلاحات سياسية هامة.

وفي هذا الصدد عبر التجمع الوطني الديمقراطي عن "ارتياحه أمام طابع الاستمرارية والشمولية التي ميزت هذه الرسالة سواء فيما يتعلق بتعزيز التنمية وتعميق إصلاح الدولة أو فيما يخص اكتمال بناء الصرح الديمقراطي والتعددية السياسية".

وعبر الناطق الرسمي للحزب ميلود شرفي عن قناعة تشكيلته السياسية بأن ما أعلنه الرئيس بوتفليقة من "قرارات وورشات تشكل أجوبة فعالة لتطلعات أغلبية شعبنا" مؤكدا أن حزبه على "استعداد كامل لمشاركة فعالة في الورشات السياسية التي أعلن فيها القاضي الأول للبلاد وذلك داخل البرلمان أو عبر الإستشارات السياسية المقبلة وكذا من خلال شرح هذه المبادرات والتعبئة لها في أوساط المجتمع".

من جهته أشاد حزب حركة مجتمع السلم في بيان له "من حيث المبدأ" ما بادر به رئيس الجمهورية في خطابه للأمة مقرا "بواقعية الإنجازات المحققة خلال العشرية".

وأكدت الحركة قناعتها بأن "الإصلاح السياسي هو مفتاح جميع الإصلاحات المرتقبة "كما تضمنته" مبادرتنا الوطنية من أجل الاستقرار التي وافينا بها الجميع في منتصف شهر جانفي 2011.

وباركت حركة مجتمع السلم "شجاعة الإعلان عن هذه السلسلة من الإصلاحات المأمولة مثمنة "قرار فتح النقاشات الوطنية" داعية إلى "تحديد سقفها الزمني وأولوياتها وآليات تنفيذها عاجلا "لتجنيب الجزائر "السقوط في توترات جديدة دفع الشعب ثمنها باهضا منذ أزيد من 20 عاما".

من جهة أخرى ألحت الحركة على أن الإصلاحات التي طالبت بها من قناعاتها بأن "جزائر ما بعد حالة الطوارئ تستأهل أن تكون رائدة في التأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي نابع من قناعة شعبها وبأن التضحيات التي قدسها خلال ثورة التحرير المباركة 54-62 وكذلك معاناته خلال سنوات المأساة

الوطنية تفرضان على الإرادة السياسية أن تستجيب للطموحات المشروعة بما يتناسب وعظمة هذه التضحيات".

من جانبه ثمن المكتب الوطني لحركة الإصلاح الوطني ما جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة من إعلان عن "تعديل الدستور بما يضمن التعددية الحقيقية وكذا الإصلاحات السياسية والإعلامية" مما من شأنه.. كما يشير بيان للحركة.." "إزالة الإحتقان الذي طال شرائح واسعة من المجتمع الجزائري". وتعتبر هذه التشكيلة السياسية الإصلاحات "خطوة نحو التجسيد الفعلي للنظام الديمقراطي التعددي والخروج من ديمقراطية الواجهة" إذا ما توفرت لها –كما قالت: "الآليات الفعلية لتجسيدها".

وفي ذات السياق دعت الحركة إلى "حكومة وحدة وطنية تشرف على الإصلاحات السياسية والتحضير لانتخابات تشريعية ومحلية نزيهة تعيد الأمل والقناعة بإمكانية التغيير السلمي العاني الرسمي" والشروع "الفعلي والفوري في تفعيل المؤسسات الرقابية على المال العام وضرورة محاسبة المفسدين والمرتشين ما يعيد الطمأنينة في النفوس ويحمي مقدرات الأمة من الإستنزاف والضياع".(حورية ريش).

وسائل الإعلام العالمية تسرد مساحات واسعة لخطاب رئيس الجمهورية خصصت وسائل إعلام عالمية وعربية حزا كبيرا في صفحاتها لأعدادها الأخيرة ليوم السبت لخطاب رئيس الجمهورية أول أمس الجمعة موضحة الخطوات التي اتخذها الرئيس في شتى الجوانب سواء ما تعلق بها بتعديلات دستورية أو الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الفساد[1].

فجريدة السفير اللبنانية قالت أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "سيسير على نهج إصلاحي جديد في مختلف جوانب الحياة العامة في الجزائر سياسيا وإعلاميا واجتماعيا وإداريا" وتحدثت ذات الجريدة عن الإصلاح الذي أقره الرئيس الخاص بقانون الانتخابات ، متحدثة في السياق ذاته عن فتح رئيس الجمهورية الباب للمراقبين الدوليين من أجل مراقبة الانتخابات ، كما تحدثت عن عزم الرئيس تطوير القوانين وتكييفها من أجل محاربة الفساد والرشوة في البلاد، ومن جانبها اعتبرت مجلة أربيان بزنس أن الرئيس قرر تعديل الدستور من أجل تعزيز الديمقراطية كما قرر إجراء انتخابات حرة وتعديل للدستور

[1] - عصام بن الشيخ، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم إحتكار السلطة للصواب؟"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/ يوليو 2011، ص 03.

وإنهاء حبس الصحفيين، وفي سياق متصل قالت المجلة أن الاحتياجات في الجزائر لم تتطور إلى مستوى الانتفاضيين في تونس ومصر، موضحة أن الإصلاحات جاءت كتكملة لمسار الإصلاحات التي شرع فيها الرئيس الجزائري منذ وصوله إلى الحكم، أما إذاعة دوتشي فيله الألمانية فقد قالت أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وفي أول ظهور له منذ مالا يقل عن ثلاثة شهور في كلمة بثها التلفزيون الحكومي، أعلن عن إجراء إصلاحات سياسية كبيرة، منها ضمان إجراء انتخابات حرة وتعديل الدستور وضمان حرية الصحافة. كما تحدثت ذات الإذاعة عن الإصلاحات المقررة اعتمادها فيما يخص قانون الانتخابات والإصلاح السياسي الذي عزم فيه الرئيس منذ توليه السلطة عام 1999، وفي السياق ذاته ذهب موقع العربية نت إلى سرد صفحة على الموقع لخطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث تحدث الموقع بلسان الرئيس الذي قال أن "ستتم مراجعة عميقة لقانون الانتخابات لتمكين المواطنين من المشاركة السياسية، وسيتم إشراك كافة الأحزاب في البرلمان، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز العمل الديمقراطي "كما تحدث الموقع عن التعديل الدستوري الذي تكلم عنه الرئيس والإصلاح الاجتماعي، ومطالبته الأحزاب بالمشاركة في هذه الإصلاحات من أجل إثراء النقاش حولها كما تحدثت عن تشديد الرئيس الجزائري لرفضه التدخل الأجنبي في دول أخرى، وقال الموقع أن الرئيس أكد أنه سيتخذ خطوات جد هامة فيما يتعلق بمحاربة الفساد والبيروقراطية للتصدي لأي تلاعب، والعمل على توفير المناخ الملائم للعمل والاستثمار.

بالإضافة إلى هذا فقد سردت وسائل إعلام مختلفة صفحاتها لخطاب الرئيس الجزائري ومحاولة إعطاء قراءة للإصلاحات التي سيباشرها الرئيس في مختلف جوانبها.

(ليلى نوران)

النقابات تثمن خطاب رئيس الجمهورية :

باركت أمس النقابات خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي ألقاه أمس الأول آملين تجسيد إجراءات الإصلاح التي حملها الخطاب في أقرب وقت ممكن.

أكد الأمين العام للنقابة الوطنية لعمال التربية عبد الكريم بوجناح أن المجتمع الجزائري بحاجة إلى التغييرات التي تحدث عنها رئيس الجمهورية والتي من المؤكد أن غالبية الشعب يثمنها ويباركها مضيفا أن كل القرارات التي اتخذها الرئيس هامة من شأنها حل مشاكل الطبقة العمالية بما فيها مشاكل العمال في

مختلف القطاعات العمومية معتبرا إشراك الشعب في التسيير والمجالس المنتخبة وإعطاء حرية التعبير حق للمواطنين كان من المفترض أن يتجسد من قبل على أرض الواقع.

من جهته اعتبر رئيس المجلس الوطني لقطاع البلديات علي يحي قرارات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تمس انشغالات شريحة كبيرة من المجتمع لاسيما يقول علي يحي قراره الخاص بإشراك الشعب عبر المجالس المنتخبة في تسيير أموره مضيفا ما يسمح للطبقة العمالية بأن تسمع صوتها وتدافع عن حقوقها المشروعة.

من جهة أخرى قال رئيس النقابة الوطنية لممارس الصحة العمومية مرابط الياس إن أفراد المجتمع المدني تنتظر خطاب رئيس الجمهورية منذ مدة لاسيما في ظل موجة الاحتجاجات التي تعرفها البلاد حاليا و الوطن العربي بصفة عامة من أجل بعث الطمأنينة في النفوس و تعزيز إجراءات الإصلاح الأخيرة و إعادة بعث ثقة الشعب بممثلة من الطبقة السياسية مؤكدا مساندة نقابته للإجراءات و التغييرات التي تحدث عنها الرئيس في خطابه أملا أن تتجسد على ارض الواقع في القريب العاجل (لفقير شهرزاد).

قال إن الرئيس عازم على رسم جزائر جديدة

بولحية: خطاب عبد العزيز بوتفليقة ، جاء تلبية للشارع الجزائري

أكد العضو في الفلان إبراهيم بولحية ، إن خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أمس الأول ، جاء تلبية للشارع الجزائري، لما يحمله في طياته معالم جديدة ، مؤكدا أن رئيس الجمهورية ، عازم على المضي قدما في رسم جزائر جديدة تتطلع الى التقدم و الرقي وأضاف بولحية في تصريح خص به " المسار العربي " أمس ، ان خطاب عبد العزيز بوتفليقة ، جاء تلبية لانشغالات الساحة السياسية وكذا المطالب الشعبية الملحة بشأن ضرورة التغيير و الإصلاح ، مضيفا أن هذا الخطاب ذكر ما أنجز خلال العشر سنوات الماضية على عدة مستويات في مقدمتها تحقيق الأمن و الاستقرار في البلاد و أوضح المتحدث أوضح المتحدث ذاته ، إن سلسلة الإصلاحات التي تناولها رئيس الجمهورية في خطابه الذي ألقى على الأمة لأول مرة جاءت بأشياء ايجابية، مستدلا بذلك بالدستور قانون الانتخابات والإعلام،

هذا الأخير الذي احرص الجمهورية بشأنه على فتح مجال السمعي البصري أمام جميع التوجهات والأفكار السياسية.

وأوضح العضو في الحزب العتيد أن الحزب كان من بين الأوائل الذين دعوا إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية، الأمر الذي يؤكد يضيف بولحية، أن الحزب ينتمي للشارع، لاسيما وأنه كان سابقا منذ 2006 لتشكيل لجان أرشف عليها الأمين العام عبد العزيز بلخادم، حيث تم من خلالها اقتراحات حول تعديل الدستور.

أما فيما يتعلق بإعلان الرئيس بوتفليقة إجراء تعديلات على الدستور بإشراك جميع الفعاليات السياسية بالإضافة إلى خبراء في مجال القانون الدستوري واعتبر بولحية فيما يتعلق بإعلان رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة ، حول إشراك خبراء في مجال القانون الدستوري حول إجراء تعديلات على الدستور، مؤشرا إيجابيا باعتباره يدخل في إطار الإصلاح السياسي، مضيفا أن الأحزاب السياسية ستساهم في بلورته، خاصة وأن الرئيس يضيف بولحية لم يضع قيودا محددة ولم بفرض شروطه.
(نذير كريمي).

خطاب الرئيس بوتفليقة جاء بإيجابيات لتساؤلات وتطلعات المواطن والطبقة السياسية أجمع الملاحظون على أن الخطاب الذي وجهه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للأمة مساء اليوم الجمعة جاء بإجابات لتساؤلات وتطلعات المواطن والطبقة السياسية.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الخطاب

دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الإصلاح السياسي:

– لقد برز دور المؤسسات السياسية الرسمية في الجزائر ضمن عملية الإصلاح السياسي وإلى غاية (2013)، من منطلق مبادرة هذه الأخيرة، سواءا من حيث الإعلان عنها وتبنيها من قبل السلطة الحاكمة (السلطة التنفيذية)، أو سواءا من حيث مشاركة السلطة التشريعية في صياغة ومناقشة نصوصها أو المصادقة عليها، وأما من ناحية أخرى حيث إشراف السلطة القضائية على بعض جوانبها الرقابية وما تقتضيه من ضبط وتنظيم محكم للعملية السياسية ككل في البلاد.

كما برز أيضا تأثير القوى السياسية الرسمية في هذه العملية بشكل ملفت للانتباه، حيث يمكن أن نقر بغياب الدور الفعلي والمؤثر للمؤسسات غير الرسمية بكل أطيافها، إذ أنه لو كان لهاته الأخيرة دور حقيقي في اللعبة السياسية في الجزائر لدفعت بالسلطة القائمة في البلاد إلى تبني إصلاحات حقيقية تصب في سبيل بناء نظام ديمقراطي تعددي سليم، قبل أن تقوم الظروف البيئية الإقليمية بالأخص بالدفع والتعجيل في عملية الإصلاح السياسي، حيث كان بذلك تأثير هذه الأخيرة أشد وقعا على النظام السياسي الجزائري (في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الرسمية الأخرى) ، الذي أصبح يخشى من هبوب رياح التغيير التي لا تصب في صالحه.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد وزن ومكانة القوى السياسية الرسمية في تفعيل عملية الإصلاح السياسي في البلاد وإلى غاية (2013) كما يلي: [1]

[1] – عزيزة حنمبري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، (2007–2008)، ص ص 63–64.

1/- دور ومكانة سلطات النظام السياسي في عملية الإصلاح السياسي:

أ/- دور السلطة التنفيذية (الرئاسة):

في الحقيقة يرى البعض بأن رئيس الجمهورية الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، هو الفاعل السياسي الأول في البلاد، حيث ظل هذا الأخير يؤكد على أنه لن يكون "ثلاثة أرباع رئيس"بل إنه سيمارس صلاحياته كاملة. [1]

وبالرجوع إلى الدستور لاسيما المواد (77 و79 و80 و81) [2] نجد بأن رئيس الجمهورية بذلك هو صاحب الصلاحيات الكاملة، من خلال وليه للإشراف على السلطة التنفيذية في البلاد، حيث يساعده في ذلك الوزير الأول المعين من قبل هذا الأخير والذي كان يسمى قبل آخر تعديل للدستور 2008 يسمى رئيس حكومة له سلطة التشريع كذلك، إذ أن دور الوزير الأول الآن يقتصر في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من خلال الإشراف على طاقمه الوزاري. [3]

هذا ويبرز دور السلطة التنفيذية في تفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر وإلى غاية (2013)، من خلال ذلك الخطاب الرسمي لرئيس الجمهورية، حيث دعا في أول خطاب له في هذا الصدد بتاريخ الـ 15 أفريل 2011، إلى ضرورة تبني إصلاحات سياسية جديدة في البلاد.

وبذلك فقد كانت استجابة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للمبادرة بالإصلاح اعترافا رسميا يدحض فكرة "الجزائر استثناءا وبالتالي إترافه بحق الشعب الجزائري المشروع في المطالبة بفتح المجال أمام الحريات الديمقراطية في البلاد، وتعزيز المسار الديمقراطي وتكريسه فعلا على أرض الواقع. [4]

---

[1] صالح بلحاج، أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الر، (مخبر دراسات وتحليل السياسات العامفي الجزائر)، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيشن 2012، ص 103.

[2] مولود ديدان دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (حسب آخر تعديل له نوفمبر 2008)، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2008، ص ص 28-29-30-31.

[3] موسى بودهان، "مراجعة الدستور ، ملاحظات مقترحات"، جريدة الشروق، العدد 3992، الصادر بتاريخ 04 جوان 2013، ص 03.

[4] عصام بن الشيخ، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم إحتكار السلطة للصواب؟"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/ يوليو 2011، ص 03.

ومن أهم ما جاء في هذا الخطاب (15 أفريل 2011):

"...إن المطلوب اليوم، هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون...فبعد إستعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحية، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال المسعى هذا، ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم". [1]

وبالإضافة إلى جملة الإصلاحات السياسية التي بادر بها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، فقد سبق ذلك، الإعلان عن رفع حالة الطوارئ في البلاد واستبداله بقانون مكافحة الإرهاب حيث جاء قرار رفع حالة الطوارئ في البلاد ، وذلك بعد حوالي عشرين سنة من إعلانها في عام 1992، إلا أن هذا القرار بقي فيما بعد ساري المفعول على مستوى العاصمة (الجزائر) وهو الأمر الذي لقي رفضا من قبل العديد من التيارات السياسية في البلاد.

ب/- دور السلطة التشريعية:

لقد تمثل دور السلطة التشريعية في تفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال وزنها ومكانتها في الدستور الجزائري حيث تنص المادتين (98-120) [2] من الدستور الحالي للبلاد، صراحة على حق هذه الأخيرة في ممارسة العملية التشريعية وعن طريق إعداد القوانين والتصويت عليها من قبل نواب الشعب في الغرفتين الأولى والثانية للبرلمان.

هذا وقد عقد البرلمان في دورته الخريفية المنعقدة بتاريخ الرابع سبتمبر 2011، جلسات لمناقشة مشاريع القوانين الجديدة المعروضة أمام النواب والتي كانت ممثلة في (مشاريع قوانين: الإنتخابات والإعلام ، الأحزاب السياسية والجمعيات وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية).

[1] رئاسة الجمهورية، "مقطع من خطاب رئيس الجمهورية –عبد العزيز بوتفليقة- للأمة"، بتاريخ 15 أفريل 2011، الجزائ: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار (وحدة رويبة)، مارس 2012، ص 49.

[2] مولود ديدان، المرج السابق، ص ص 38-44.

حيث تميزت هذه الجلسات بالنقاش الحاد، نتيجة اختلاف وتباين مواقف النواب بين مؤيد ومعارض لهذه الإصلاحات ، وعلى إثر ذلك فقد رفض النواب التصويت على العديد من هذه المقترحات، في حين نصت إعادة صياغة بعض هذه المشاريع صياغة جذرية، وفي ظل هذا التباين في الرؤى فقد دافعت أحزاب التحالف الرئاسي بشدة عن إصلاحات الرئيس (جبهة التحرير الوطني، التجمع الديمقراطي، حركة مجتمع السلم سابقا)، بينما طالبت أحزاب أخرى بإلزامية إجراء نقاش برلماني حول الاحتجاجات التي قيل فيها بأنها من فعل السلطة الحاكمة في البلاد، وذلك ما رفضه نواب جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي يظهر مدى خضوع أحزاب التحالف الرئاسي ونوابها في البرلمان للسلطة التنفيذية أي (الرئيس)، وذلك ما يظهر حجم درجة الولاء التي تكنها هذه الأخيرة للنظام الحاكم في البلاد، حيث يأتي ذلك في ظل سعي هؤلاء لتحقيق مكاسب شخصية ضيقة على حساب المصلحة العليا للشعب. [1]

ت/– دور السلطة القضائية:

على الرغم من أهمية القضاء كآلية أساسية لإقامة العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع في أي نظام كان، وكذا لما له من أولوية كبيرة في كسب الرضا والتأييد لهذا الأخير القائم على أسس بناء دولة الحق والقانون، إلا أن دور السلطة القضائية في الجزائر ظل هامشيا وشبه غائب، ذلك نظر للسيطرة المفروضة على هذا القطاع من قبل السلطة التنفيذية التي تتولى فيه صلاحيات التعيين لرئيس مجلس الدولة والقضاة مثلا، وذلك وفقا (للمادة 78) من الدستور الحالي للبلاد، كما يحق أيضا لرئيس الجمهورية (إصدار العفو وحق تبديل العقوبات وإستبدالها) وذلك وفقا (للمادة 77)من نفس الدستور. [2]

وعلى الرغم مما تشير إليه المادة (145) من الدستور الحالي من حيث خضوع كل أجهزة الدولة المختصة في كل الأوقات والظروف أثناء ممارستها لمهامها لأحكام القضاء، إلا أن دور السلطة القضائية كان غائبا أو منعدم التأثير في ضبط العملية السياسية في البلاد وذلك وفقا للدستور القائم في البلاد.

[1] فتحي بولعراس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، الصادر بتاريخ، –صيف– 2012، ص ص 20–21.

[2] موسى بودهان، "مراجعة الدستور...ملاحظات ومقترحات"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

ففي ظل الإصلاحات السياسية الأخيرة برز دور السلطة القضائية من خلال ما تضمنه القانون العضوي رقم (04-01) المتعلق بنظام الإنتخابات والذي جاء بذلك ضمانا لتكريس الشفافية والنزاهة في العملية الإنتخابية [1]، بحيث أن كل تجاوز من شأنه أن يخل بالسير الحسن لهذه لعملية، يجب أن يرفع أمام الأجهزة القضائية المختصة بذلك ممثلة في القضاء الإداري المجلس الدستوري، ذلك في ظل وجود أو استحداث لجنة وطنية لمراقبة الإنتخابات مؤلفة خصوصا من مجموعة من القضاة إلا

أن ما يعاب على هذا القانون الجديد في هذا الإطار هو حصر مهمة القضاء الإداري والمجلس الدستوري في إلزامية رفع الطعون المتعلقة بهذه العملية من قبل الجهة المعنية الإنتخابية. [2]

[1] عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-96.

[2] أحمد بنيني، "الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة فاتر السياسة والقانون ، الجزائر العهد الثامن، الصادر بتاريخ جانفي 2013، ص 214.

المبحث الثالث: انعكاسات خطاب رئيس الجمهورية على الحياة السياسية

I–/ إعادة صياغة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية .

– انطلاقا من تقييم التجربة التعددية التي باشرتها البلاد في نهاية الثمانينات ، في ظل التحول الشامل الذي عرفه العامل نتيجة تفكك الإتحاد السوفياتي و انهيار جدار برلين والذي تجسد في الجزائر في حوادث 05 أكتوبر 1988 ، عرفت البلاد تحولا جذريا إما على المستوى الاقتصادي أو السياسي ، من خلال تبني آليات السوق ، والتفتح على الممارسة السياسية التعددية ، غير أن هذا التحول لم يكن دون مقابل ، حيث دفعت البلاد ثمنا غاليا خاصة خلال فترة التسعينات .

– وانطلاقا من هذه التجربة المريرة ، التي بقدر ما كانت لها سلبيات كان لها جوانب إيجابية ، جعلت البلاد تحاول تصحيح المسار دون التخلي عن الخيار الديموقراطي الذي اعتبره الدستور الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائر يو في هذا السياق أكد رئيس الجمهورية على المضي قدما و بمشاركة القوى السياسية سواء الأغلبية المسيطرة على المجلس الشعبي الوطني أو حتى المعارضة ، سواء كانت ممثلة في البرلمان أو خارجه قصد تعميق المسار الديمقراطي و تعزيز دعائم دولة الحق و القانون ، بمشاركة القوى الاجتماعية ، على اعتبار أن أي إصلاح سياسي لا يمكن أن يؤتي ثماره إذا لم تصاحبه تنمية اقتصادية و اجتماعية .[1]

إن هذه التجربة المريرة ، التي بقدر ما كانت لها سلبيات تجسدت في إنهيار الوضع الأمني و ما نتج عنه من خسائر في الأرواح و البنية التحتية للدولة كان لها جوانب إيجابية ، جعلت البلاد تحاول تصحيح المسار دون التخلي عن الخيار الديموقراطي الذي اعتبره الدستور من المبادئ التي لا يمكن أن يمسها أي تعديل دستوري [2].

إن هذا المشروع الإصلاحي سيكون بلا معنى إذا لم تتم إعادة النظر في المنظومة التشريعية المؤطرة للممارسة السياسية التعددية في ظل ترسيخ حرية التعبير ، ومن ثم كان لابد من إدخال تعديلات

[1] من خطاب رئيس الجمهورية 15 أفريل 2011 .
[2] نصت عليه المادة 174 فقرة 2 من دستور 1996 .

جوهرية على حزمة القوانين العضوية المرتبطة بالعملية الانتخابية و الأحزاب السياسية و ترسيخ حرية الإعلام ، على أن تكون هذه المراجعة قبل حلول المواعيد الانتخابية المقبلة ، سواء المحلية منها أو التشريعية بهدف ترقية الممارسة الديموقراطية في البلاد .

القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

يعتبر قانون الانتخابات أهم نص قانوني يؤطر العملية الانتخابية التي تعتبر جوهر أي نظام ديمقراطي، فبالانتخاب يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم على مختلف المستويات لممارسة السيادة نيابة عنهم، لذلك يجب أن ترمي قواعد القانون الانتخابي إلى تحقيق انتخابات تعددية نزيهة وشفافة ، فعقب تجربة عدة أنماط انتخابية منذ الشروع في التجربة التعدية في بداية التسعينات، انطلاقا من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي مرورا بالنظام المختلط، من الضروري اليوم تقييم هذه التجربة وتبني النمط الانتخابي الذي يتماشى مع واقع المجتمع الجزائري وظروف البلاد السياسية والاقتصادية.

ولعل الشيئ الإيجابي هذه المرة، هو وقوفنا على الممارسة العملية لنظامي الأغلبية والتمثيل النسبي وما ترتب عنهما من نتائج[1]، ومن ثم سيكون من الضروري الوقوف على ايجابيات وسلبيات كل نمط انتخابي لاختيار أحسن النظم لإدارة العملية الانتخابية في المرحلة القادمة.

ب.القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية

بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تبني التعددية الحزبية، والتي اعتبرت من بين أهم المكاسب التي تولدت عن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد منذ 1989 أصبح من الضروري اليوم كذلك تقييم هذه التجربة، لإفساح المجال لقيام نظام حزبي حقيقي يؤدي إلى بروز قوى سياسية فاعلة تعكس تطلعات المواطنين وتتجلى فيها التوجهات الكبرى للناخب الجزائري.

فقد عرفت البلاد منذ تبني التعددية الحزبية بروز عدد هائل من الأحزاب السياسية، تلاشى كثير منها من الساحة السياسية، بعد إصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، حيث

[1] من خطاب رئيس الجمهورية 15 أفريل 2011 .

تدخل القضاء لحل كثير من التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة في الساحة منذ 1989 لعدم تكيفها مع الأحكام الجديدة المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية أغلبها أحزاب طفيلية، تنتهز المواعيد الانتخابية، لتحقيق مكاسب مالية.

وقد عرفت الفترة الموالية لإصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، تشدد وزارة الداخلية في منح الاعتماد للتشكيلات السياسية الجديدة، حتى تلك التي بادرت بها شخصيات وطنية معروفة على رأسها وزراء سابقين ولعل مراجعة قانون الأحزاب ستسمح بتجاوز هذا الإشكال الذي فسرته المعارضة على أنه تضييق على الحق الدستوري في إنشاء أحزاب سياسية.

ج.قانون عضوي لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية وآخر لتمثيل النساء

لقد أفرزت الممارسة الانتخابية التعددية في الجزائر، بروز نمط جديد من المنتخبين وجدوا في العهدة الانتخابية عموما والبرلمانية على الخصوص وسيلة ناجعة لتحقيق مكاسب شخصية نظرا لما تمنحه من ترقية اجتماعية ومكاسب مالية سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

فبقدر ما ساعد نظام التمثيل النسبي المبني على طريقة الترشح ضمن القوائم الانتخابية المغلقة، في توطيد سلطة الأحزاب السياسية في إعداد قوائمها الانتخابية وترتيب مرشحيها مما جعل الناخب مطالب باختيار البرامج بدل الأشخاص، فإنه في نفس الوقت ساهم بشكل كبير في استبعاد الكفاءات الغير مؤطرة حزبيا، والتي همشها أصحاب الأموال والنفوذ القبلي باحتلال المراتب المتقدمة في القوائم الانتخابية، وقد ساهم في ذلك ما تدره العهدة الانتخابية من مكاسب مالية مشروعة وغير مشروعة، وحصانة برلمانية، إضافة إلى ماتتيحه من ترقية اجتماعية.

وعلى الرغم من حالات تنافي العهدة الانتخابية مع بعض الوظائف التي يحددها قانون الانتخابات، إلا أن ذلك بدى غير كاف لجعل العهدة الانتخابية مسؤولية وتكليف، قبل أن تكون ترقية وتشريف، ولعل هذا ما دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إصدار قانون يحدد بوضوح حالات التنافي مع العهدة البرلمانية وربما التوسيع منها.

كما يعتبر إصدار قانون عضوي متعلق بتمثيل النساء في المجالس المنتخبة ضروري في الوقت الحالي، خاصة بعد تأخر صدوره عقب التعديل الدستوري لسنة 2008، والذي أكد على ترقية الحقوق السياسية للمرأة ، بوضع آليات كفيلة بضمان تمثيلها في المجالس المنتخبة والمشاركة في صنع القرار، إذا استثنينا ما جاء به مشروع قانون البلدية الذي أدرج بعض الحلول لترقية تمثيل المرأة وعنصر الشباب في المجالس الشعبية البلدية.

هـ.ترقية حقوق الإنسان، ودعم الفضاء السمعي البصري العمومي

على الرغم من الخطوات البارزة التي قطعتها الجزائر في مجال ترقية حقوق الإنسان[1]، وهو ما كان يؤكد عليه رئيس الجمهورية في رسائله المختلفة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات للدفاع عنه، إصافة إلى ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2008، من ترقية للحقوق السياسية للمرأة، تطبيقا لمبدأ المساواة بين المواطنيين الذي تضمنته كل النصوص الدستورية الجزائرية، إلا أن مشروع الإصلاح الدستوري والتشريعي القادم جعل من بين أولوياته الإشارة مجددا إلى ضرورة ترقية حقوق الإنسان من خلال"انفتاح أكبر للسلطات العمومية تُجاه مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية لحقوق الإنسان" لذلك يتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في احترام حقوق الإنسان من خلال تمكين هذه الجمعيات من القيام بدورها على أكمل وجه.

أما على مستوى الإعلام فقد أكد رئيس الجمهورية على تثمين حرية الصحافة وتوسيع الفضاء الإعلامي العمومي وإعادة النظر في السياسة الإعلامية العمومية التي تواجه تحد كبير من طرف القنوات الإعلامية الفضائية[2]، وتحديث المجال الإعلامي الوطني ليتلائم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية؛ فزيادة على رفع التجريم عن الجنحة الصحفية، سيتم صياغة مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام لوضع ضمانات لتجسيد حرية الصحافة و"وضع معالم لمدونة أخلاقية .

كما سيتضمن القانون العضوي للإعلام النص على إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء الجزائريين في مجال الإعلام السمعي البصري، والإتصال، والإعلام وفي انتظار وضع هذا القانون سيتم تنصيب

[1] المادة 31 مكرر من دستور 1996 .

[2] من بيان مجلس الوزراء المؤرخ في 02 ماي 2011 .

سلطة ضابطة تُعْنَى بالأجهزة الإعلامية وقد كلفت الحكومة من طرف مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 باستكمال هذا المسار"بإعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالإشهار وبسبر الآراء عبر الوسائط الإعلامية"[1].

د.توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية

إدراكا منها للدور الكبير الذي تلعبه الحركة الجمعوية في تأطير المواطنين وتوجيههم للمشاركة في اتخاذ القرار في إطار مبادئ الديمقراطية التشاركية التي يقوم عليها الحكم الراشد، فقد ارتأت السلطات العمومية إعادة النظر في الحركة الجمعوية من خلال فتح المجال لها للمشاركة في تنشيط جهاز الدولة لمحاربة البيروقراطية ومحاربة الفساد، تطبيقا لالتزامات الجزائر الدولية وتفعيلا لما نص عليه القانون المتعلق بمكافحة الفساد[2]، وما جاء به مشروع قانون البلدية الذي خصص مجالا واسعا لتنظيم الدور التشاركي للمواطنين في صنع القرار المحلي[3]، على اعتبار المواطن أصبح أكثر تطلعا وأكثر اطلاعا وتعلما وهو ما يؤهله للقيام بدور محوري في تحديد أولويات التنمية.

غير أن كل هذه الإرادة السياسية الرامية لتفعيل الحركة الجمعوية " بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية"، لن تتأتى دون"توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها"، للقيام بدورها في ملئ الفضاء الذي يفصل بين السلطة والمواطنين، وذلك من خلال إعادة النظر في القانون المتعلق بالجمعيات[4] وريثما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات، دعى رئيس الجمهورية الحركة الجمعوية " إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور".

[1] من رسالة رئيس الجمهورية المؤرخة في 03 ماي 2011 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة .

[2] انظر القانون رقم 06-01 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

[3] مشروع قانون البلدية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في أفريل 2011 – المادة 12 .

[4] أنظر القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الجمعيات .

على العكس من مشروع التعديل الدستوري الذي تقرر عرضه على البرلمان القادم الذي سينتخب عقب الانتخابات التشريعية المقبلة، فإن الحزمة التشريعية المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات والإعلام ستكون من اختصاص البرلمان الحالي، وبالضبط خلال الدورة الخريفية للفترة التشريعية الحالية.

ثانيا:التعديلات الدستورية

ما كان مجرد إشاعات تتداولها الصحافة[1] الوطنية بعد إطلاقها من طرف الطبقة السياسية تحول إلى حقيقة ملموسة بعد إعلان رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 أبريل 2011، ولم يكن إعلان رئيس الجمهورية عن رغبته في إدخال تعديلات جديدة على الدستور الجزائري مفاجئا، على اعتبار أن هذا الأمر سبق التنبيه له قبل ثلاث سنوات بمناسبة افتتاح السنة القضائية سنة 2008، حيث أكد آنذاك بأن التعديل الدستوري لسنة 2008 ما هو إلا تعديل جزئي في انتظار تعديل أعمق وأشمل، على اعتبار أن ظروف البلاد يومها لم تكن تسمح بإدخال تعديلات جذرية على دستور 1996 والتي كانت تتطلب إشراك الشعب فيها عن طريق الاستفتاء، نظرا لوجود أولويات أكثر أهمية آنذاك، أهمها تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية.

كما أعلن رئيس الجمهورية يومها أن الرغبة والقناعة كانت قديمة لديه في تعديل جذري للدستور ، على الأقل منذ توليه مقاليد السلطة التنفيذية سنة 1999؛ لذلك كان ينتظر فقط الفرصة المناسبة لإجراء تعديل دستوري آخر بعد ذلك الذي جرى في 2002 والذي أدرجت"تمازيغت" بموجبه كلغة وطنية.

1.مراجعة دستورية عميقة تحافظ على الثوابت

فيما يتعلق بالتعديل الدستوري الذي سيكون مواصلة للتعديل الذي عرفه الدستور سنة 2008، والذي كان جزئيا أملته ظروف المرحلة التي كانت تمر بها البلاد، والتي كانت تتطلب إدخال تعديلات تتجاوب مع المتطلبات الظرفية يومها، وعلى رأسها على الخصوص تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة رئاسية ثالثة، على اعتبار أن الدستور القائم آنذاك، لم يكن يتيح له هذه الأمكانية بنصه صراحة على

[1] من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011 .

أن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية لا يجوز إلا مرة واحدة، علما أن دستور 1989 سبق له وأن ترك عدد العهدات الرئاسية مفتوحة ولم يحددها بعدد معين.[1]

وبالفعل فقد ترتب على ذلك التعديل، مشاركة رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، والتي فاز بها في الدور الأول؛ وقد استند المجلس الدستوري في موافقته على هذا التعديل على أن فتح المجال لانتخاب رئيس الجمهورية"يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه..ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي بأن حائز عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الذي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة، كيفية تأدية هذه العهدة ويقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه".

وعلى إثر هذا التعديل تم تأسيس مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد عدد لعدد الفترات[2]، ومن ثم يتمكن الشعب من"ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره وأن يجدّد الثقة فيه بكل سيادة".

إضافة إلى ذلك، فقد أعاد التعديل الدستوري لسنة 2008 تنظيم السلطة التنفيذية، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية على مستوى السلطة التنفيذية، وتوضيح العلاقة بينه وبين الحكومة، والتي كان يسودها نوع من الغموض منذ تبني ازدواجية السلطة التنفيذية بمقتضى التعديل الدستوري الجزئي الذي جرى في الثالث نوفمبر 1988 الذي أعقب أحداث الخامس أكتوبر 1988، حيث أصبح الأمر متعلقا بمجرد منصب لوزير أول مكلف بتنسيق عمل الحكومة قصد تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

كما قد يعود إلغاء منصب رئيس الحكومة إلى عدم إمكانية الجمع بين رئيس منتخب على أساس برنامج حائز على ثقة الأغلبية المطلقة للناخبين، يلزم رئيس الجمهورية دستوريا بتنفيذه، ورئيس للحكومة مطالب بتطبيق برنامج الأغلبية البرلمانية التي ينتمي إليها، مع أن الشرعية الانتخابية لهذه الأغلبية مهما كانت، لا يمكن أن تتجاوز شرعية الرئيس الممثل لكل الجزائريين.

[1] نصت عليه المادة 71 من دستور 1989 .

[2] أنظر رأي المجلس الدستوري رقم 01-08 .

ومن ثم كان استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول[1]، يتولى رئيس الجمهورية تعينه وإنهاء مهامه[2]، من أبرز مظاهر التعديل الدستوري لسنة 2008، وهو منصب كان منصوصا عليه في دستور 1976[3]، على الرغم من أن التسمية ليس لها أي تأثير على تنظيم السلطة التنفيذية وإنما العبرة بالصلاحيات، بل أكثر من ذلك، نجد هذه التسمية هي المستخدمة في النظام السياسي البريطاني مع الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير الأول حتى كأنه يبدو شبيها برئيس للدولة في النظم الرئاسية.

إضافة إلى ذلك فقد تضمن التعديل الدستوري لسنة 2008 ترقية الحقوق السياسية للمرأة ودسترة رموز الثورة، غير أن كل ذلك لم يكن كافيا لتصحيح النص الدستوري الذي وضع سنة 1996، لمعالجة الأزمة السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد عقب استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني وتوقيف الانتخابات التشريعية لسنة 1991 قبل إجراء دورها الأول.

لأجل ذلك كله يجب أن يرمي التعديل الدستوري المقبل إلى تصحيح كثير من التناقضات التي تولدت عليه، وأهمها المسئولية السياسية غير المباشرة لرئيس الجمهورية أما المجلس الشعبي الوطني، من خلال مسئولية الحكومة، باعتبارها المنفذة لبرنامج رئيس الجمهورية، وهو أمر يتنافى مع انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، والذي يجعله مسئولا فقط أمام هيئة الناخبين التي زكت برنامجه من خلال انتخابه، ويمكنها سحب الثقة أو تجديدها فيه بمناسبة الانتخابات الرئاسية.

2.أسلوب التعديل الدستوري الذي سينتهج

قبل إعلان رئيس الجمهورية عن الشروع في إصلاحات سياسية شاملة تمس النص الدستوري، دار نقاش واسع في الساحة السياسية، تضاربت فيه مواقف الأحزاب حول الطريقة المثلى الواجب إتباعها في التعديل الدستوري القادم، وقد انقسمت المواقف بين رأيين بارزين، أحدهما طرح فكرة المجلس التأسيسي، والآخر تبنى أسلوب اللجنة التقنية المكونة من شخصيات تقنقراطية وسياسية، قبل أن يحدد بيان مجلس الوزراء المؤرخ في 02 ماي 2011، طريقة التعديل وإجراءاتها.

[1] الفترة الخامسة من المادة 77 من الدستور .
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 64 المؤرخة في 17 -11-2008 ، ص 07 .
[3] الفقرة الثانية من المادة 113 من دستور 1976 .

أ.صياغة مشروع التعديل

جددت أحزاب المعارضة وعلى رأسها جبهة القوى الإشتراكية، مطلبها القديم الداعي إلى تشكيل مجلس وطني تأسيسي في انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية، يعهد له بمهمة إعداد مشروع دستور والمصادقة عليه وعرضه على استفتاء الشعب للموافقة عليه، وقد ساندها في هذا الموقف حزب العمال، علما أن هذه الطريقة هي التي انتهجت في وضع أول دستور للجزائر بعد الاستقلال، رغم التجاوزات التي عرفتها طريقة إعداد الدستور آنذاك.

أما أحزاب التحالف الرئاسي فاعتبرت أن طرح فكرة المجلس التأسيسي رغم مشروعيتها، فيها تنكر للتضحيات التي قدمتها الأجيال المتعاقبة وتغاضيا عن كل الإنجازات التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، وهي بهذا الموقف وإن لم تعترض على استفتاء الشعب حول مشروع التعديل الدستوري، إلا أنها من جهة أخرى لا تمانع من صياغة مشروع التعديل من طرف لجنة تقنية تضم خبراء في القانون الدستوري وشخصيات سياسية[1]، كما جرت عليه العادة في إعداد كل مشاريع التعديلات الدستورية منذ 1976.

وبين هذين الموقفين المتناقضين، فصل بيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 في الأسلوب الذي سينتهج في إعداد مشروع التعديل الدستوري، وذلك بتبني أسلوب اللجنة ذات الاختصاص التي سيقوم رئيس الجمهورية بتعيينها، و"يرفع إليها ما سيصدر عن الأحزاب والشخصيات من عروض واقتراحات"[2]، بعد استشارتها "استشارة واسعة حول كل ما يُزْمع العمد إليه من إصلاحات سياسية".

وقد كلف رئيس الجمهورية رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح بهذه المهمة نظرا لتجربته السابقة في هذا المجال، لاستقاء آراء واقتراحات مختلف مكونات المجتمع المدني، حول مراجعة الدستور وكذا حول جملة الإصلاحات التشريعية المنتظرة[3].

[1] أنظر يومية الخبر المؤرخة في 21 ماي 2011 .
[2] من البيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 .
[3] أنظر يومية الخبر المؤرخة في 23 ماي 2011 .

ب.إجراءات التعديل

يحدد الدستور بدقة الإجراءات الواجب اتباعها في التعديل الدستوري؛ فحقالمبادرة بتعديل الدستور مخول لكل من رئيس الجمهورية وثلاثة أرباع أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعتين معا؛ أما عن أسلوب التعديل، فهناك ثلاث طرق ممكنة؛ اثنان منها منصوص عليهما في الباب الرابع من الدستور والمتعلق بالتعديل الدستوري[1] ، والثالثة مستوحاة من نص المادتين السابعة و 77 من الدستور؛ اللتان تؤكدان على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، ولهذا الأخير ممارسة سيادته عن طريق الاستفتاء، ولرئيس الجمهورية اللجوء إلى إرادة الشعب مباشرة، للفصل في مشروع تعديل دستوري، بل وفي كل قضية ذات أهمية وطنية كما أكدت على ذلك الفقرة الثامنة من المادة 77 من الدستور.

أما الطريقتين المنصوص عليهما في الباب الرابع من الدستور، فتتطلب الطريقة الأولى إذا كانت المبادرة من طرف رئيس الجمهورية، عرض مشروع التعديل على غرفتي البرلمان للتصويت عليه بنفس الإجراءات المطبقة على نص تشريعي، ثم يعرض بعد ذلك على استفتاء الشعب خلال الخمسين يوما الموالية لإقراره، وإذا تم رفضه يصبح لاغيا ولا يمكن عرضه من جديد على الشعب خلال نفس الفترة التشريعية، مع العلم أن هذه الطريقة تتبع متى كان التعديل جوهريا يمس بتوازن السلطات وحقوق الإنسان والمبادئ التي تحكم المجتمع الجزائري.

أما الطريقة الثانية فيستثنى فيها استفتاء الشعب، متى كان التعديل بسيطا لا يمس بالمبادئ المذكورة آنفا، متى ارتأى المجلس الدستوري ذلك وعلل رأيه، فيكفي في هذه الحالة تصويت البرلمان على مشروع التعديل بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات أعضائه؛ وهو الإجراء الذي اتبع سنة 2002 عند إدراج تمازيغت كلغة وطنية ضمن أحكام المادة الثالثة من دستور 1996 وكذا تعديلات 2008[2] .

أما عن التعديلات المرتقبة فإن إجراءاتها تتحدد بالنظر إلى مضمون التعديل الذي لم يكشف عنه بعد، وهو ما أكده رئيس الجمهورية في كلمته الموجهة للأمة عندما جدد تمسكه باحترام الإجراءات المنصوص

[1] المواد من 174 إلى 178 من دستور 1996 .

[2] المجلس الدستور من الأحكام التي شملها التعديل الدستوري .

عليها دستوريا وذلك بالنظر إلى مضمون التعديل المرتقب الذي ستحدد على إثر انتهاء لجنة المشاورات من عملها.

غير أنه أكد على أن "الإصلاحات السياسية ستكون عميقة من جهة ومراعية للمبادئ الأساسية وثوابت الهوية الوطنية، المنصوص عليها في الدستور الحالي من جهة أخرى ليؤكد في مقام آخر أن ما عدا هذه الثوابت الوطنية، ستعكس القوانين التي ستتم مراجعتها وكذا مشروع مراجعة الدستور، ما سيصدر ديمقراطيا عن الأغلبية من أراء واقتراحات"[1].

دور و مكانة المؤسسة العسكرية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر :

يرى العديد من المتتبعين لشأن السياسي في الجزائر بان دور المؤسسة العسكرية قد بدأ يتلاشى فعليا و ذلك منذ مجيء الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " سنة 1999 .

الحياة السياسية في الجزائر يمكن تحديد أسباب و ظروف تراجع قوة تأثيرها و دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر منذ الانتخابات الرئاسية 2004 ، وذلك من خلال عدة أبعاد :

أ) سعي المؤسسة العسكرية ذلتها نحو تحقيق الاحترافية ، و التخلي عن الدور السياسي الذي غالبا ما كانت له آثار سلبية على الوضع العام في البلاد .

ب) الظروف الدولية : و المتزامنة مع ما أفرزته متغيرات البيئة الدولية في ظل العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى صراحة إلى إقامة علاقات تعاون إستراتيجية مع الجزائر أمنيا و سياسيا و منه الدعم الحقيقي و الفعلي للمسار الديموقراطي في الجزائر ، و الذي حسب رأيها لن يتحقق إلا من خلال ضبط أدوار و مهام المؤسسات الفاعلة في الدولة في ظل وجود نظام ديموقراطي حقيقي[2] .

ت) لقد كان مجيء الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " خلال العهدة الرئاسية الأولى مؤثرا على دور المؤسسة العسكرية في ظل أجواء كانت تتسم بالتوتر بين الطرفين إلا أن الظروف الداخلية في

[1] من بيان مجلس الوزراء 02 ماي 2011 .

[2] أحمد بنيني ، " الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر " ، مجلة دفاتر السياسية و القانون ، الجزائر ، العدد الثامن ، الصادر بتاريخ جانفي 2013 ، ص 214 .

هذه الفترة وما نتج فيها من قوى ناشئة في الساحة السياسية في البلاد و قد كان لها تأثير كبير في أبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية ولكن ليس بصفة نهائية كما يبدو البعض .

و في السياق ذاته يرى الخبير القانوني " سعيد بو الشعير " بأن الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " استطاع إزاحة المؤسسة العسكرية التي كان لها تأثير كبير على الحياة السياسية في البلاد[1] .

غير أن ذلك الأمر لم يؤثر على الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها ذوي البدل المدنية من الجيش المنتمون لدائرة الاستعلامات و الأمن ، و التي يرى فيها " سعيد بو الشعير " بأنها أفرطت في فرض الرقابة والمضايقة الشديدة لأفراد المجتمع الجزائري ، كما يرى أنها تقوم هذه الأخيرة في تحقيق الأمن والاستقرار العام للبلاد و بالتالي فهو يرى بضرورة إخضاع هذه القوة التي استطاعت الإفلات من قبضة الرئيس ، للرقابة القضائية والمحاسبة ، وذلك ما عبر عنه المؤلف في كتابه المعنون ب " النظام السياسي الجزائري ... دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم " وفي ضوء كل الدساتير التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال و إلى اليوم .

دور المجتمع المدني في تفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر .

في البداية و قبل الحديث عن مكانة ودور المجتمع المدني في تفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر و إلى غاية (2013) ، لابد من الإشارة إلى هيئة المشاورات السياسية التي شكلها الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " عقب إعلانه عن القيام بإصلاحات سياسية جديدة في البلاد .

وقد أجرت هذه الأخيرة و في غضون شهر كامل مجموعة من اللقاءات و المشاورات مع عديد القوى السياسية و تشكيلات المجتمع المدني ، وبعض الشخصيات الوطنية خلال الفترة الممتدة من (21 ماي إلى 21 جوان 2011) و ذلك قصد تحقيق الإجماع حول وجهات النظر لطبيعة الإصلاحات في البلاد ، انطلاقا من إعادة النظر في العديد من القوانين المتعلقة بذلك ، والتي كان من أهمها ، قانون الانتخابات ، و الأحزاب السياسية ، وقانوني الإعلام و الجمعيات ، على رأس كل هذه التعديلات

[1] منصور لخضراوي " المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديموقراطي في الجزائر " ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر ، (2004-2005) ، ص ص 235 – 236 .

نجد التحضير للتعديل الدستوري الذي سيكون قريبا ، حسب تصريح الرئيس و هيئة المشاورات السياسية[1].

فمن حيث نسبة تواجد و تمثيل هيئات و مؤسسات المجتمع المدني من قطاع لآخر تشير آخر الإحصائيات بأنه ومنذ صدور قانون (90-31) عام 1990 و إلى غاية صدور القانون العضوي الجديد (12-06) المتعلق بتنظيم الجمعيات ، فقد بلغ عدد الجمعيات الناشطة في الجزائر في مختلف الميادين (80 ألف) جمعية ، منها (14.4%) جمعيات رياضية و (10.2 %) جمعية ثقافية ، (22.4 %) جمعية شبابية (5.5 %) جمعية خيرية ، (4.14 %) جمعية أحياء ، (2.44 %) جمعية علمية و مهنية ، (1.7 %) جمعية لذوي الاحتياجات الخاصة ضف إلى ذلك القانون العضوي الجديد (12-06) المتعلق بتنظيم العمل الحزبي في البلاد .

كما أن الحديث عن دور أهم تشكيلات المجتمع المدني التي هي ممثلة بالدرجة الأولى في القوى الحزبية و تأثيرها على عملية الإصلاح السياسي في الجزائر إلى يومنا هذا يقودنا أولا إلى معرفة أو تحديد موقعها ضمن العملية السياسية في البلاد ، كما أن الحديث عن دور أهم تشكيلات المجتمع المدني يقودنا أولا إلى معرفة أو تحديد موقعها ضمن العملية السياسية في البلاد فحسب الدكتور " صالح بالحاج " فإن تنصيب القوى الحزبية في الجزائر ، يخضع بالدرجة الأولى إلى تحديد موقفها أو طبيعة علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة في البلاد و ذلك بغض النظر عن توجهاتها الإيديولوجية المتباينة .[2]

[1] عصام بن السيخ ، " مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم احتكار السلطة للصواب " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7-8 .

[2] عصام بن الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة ليوم الجمعة 15 أفريل 2011[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

و على آله وصحبه إلى يوم الدين

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن رهان الوطن في مطلع العشرية الفارطة كان يكمن في إخماد نار الفتنة والعمل على استتباب السلم واستعادة الوئام وصولا إلى إفاضة المصالحة الوطنية..

بعون الله وبفضل وقوفكم إلى جانبي تم تحقيق هذه الأهداف وفقا لما جبلنا عليه من شيم عريقة شيم الرحمة والصفح الصادق, لقد اطمأنت القلوب وزالت المخاوف..

و مع استعادة السلم بات لزاما علينا تجاوز مظاهر التدمير واستدراك التأخر.

فباشرنا إذن برنامجين ضخمين متتاليين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين ويجري الآن إنجاز برنامج ثالث. و أثمرت هذه البرامج بنتائج لا جدال فيها . وأصبحت عشرية 2000 غنية بالإنجازات على مستوى كامل أرجاء الوطن وفي كافة المجالات خاصة منها مجال المنشآت القاعدية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي نفس الفترة تم تدارك العجز في السكنات بقدر معتبر بإنجاز مليون وحدة سكنية كل خمس سنوات وتم تقليص البطالة بقدر بالغ واسترجعت بلادنا عهدها بمبادئها المتمثلة في مسعى العدالة الاجتماعية و

1 نص خطاب رئيس الجمهورية 15 أفريل 2011 موقع الالكتروني //ar.wikisource.org/wiki/ /تاريخ الاطلاع 2017/04/07

التضامن الوطني كما تشهد على ذلك أهمية التحويلات الاجتماعية وتعدد أوجه دعم الدولة للمواد الأساسية الضرورية وتحسين الخدمات العمومية.

كما رافق الإنجازات هذه تسديد الجزائر المسبق لمديونيتها الخارجية واستعادة مكانة البلاد على المستوى الإفريقي والعربي والدولي في ظل احترامها للآخرين واحترام الجميع لها..

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة . وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية

أما على الصعيد الوطني وما دمنا نعيش في مجتمع تعددي فمن الطبيعي وجود تيارات منشغلة بما يجري حولها من رياح التغيير . ومن البديهي أن تتجه ميولنا أكثر نحو مواقف القوى السياسية المتشبعة بالروح الوطنية التي ترفض كل تدخل في شؤون الغير ولا ترضى في المقابل بتدخل الغير في شؤونها.

وهذا رأي الأغلبية الغالبة لشعبنا التي تتابع باهتمام المبادرات المختلفة وتحتفظ بالتعبير عن رأيها إذا ما تعلق الأمر بتهديد استقرار البلاد.

تصبو الشعوب والشباب فيها خاصة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و إلى مزيد من العدل والحرية وأكثر من ذلك إلى حكامة أفضل. إن الديمقراطية والحرية والعدالة ودولة الحق والقانون مطالب مشروعة لا يسوغ لأي كان تجاهلها. علما بأن شعبنا شاب يافع وطموح وهو ما يعني ضرورة تلبية الكثير من المطالب يوم بعد يوم في شتى الميادين . وإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى تستوقفنا رياح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي و كذا السياسي..

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

من هذا المنطلق بادرنا بالتحرك من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المشروعة لمواطنينا بحيث تم إحداث آلية جديدة لتثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تعرف التهابا على المستوى العالمي..

واستفاد دعم الاستثمار من تشجيعات معتبرة من خلال الحصول على العقار وتحسين وفرة القروض البنكية. وسيسمح هذا الإجراء بتكثيف نماء الثروة ورفع عروض التشغيل.

كما تعززت بشكل محسوس مختلف أشكال الدعم الموجه للشباب وللعاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الصغرى . وبالموازاة مع ذلك تم تطوير آليات الدولة كما ونوعا من أجل تشجيع توظيف الشباب من حملة الشهادات. فمدة العقود جرى تمديدها وأصبحت قابلة للتجديد وسيحظى المستفيدون منها بالأولوية في التثبيت

أما بخصوص السكن فثمة جهد جبار يبذل منذ سنة ألفين 2000 إلى يومنا هذا وذلك بتلبية أكبر قسط ممكن من الطلب والتقليص من حجم الاحتجاجات

وإنني لعلى يقين رغم البرنامج الطموح الجاري إنجازه من أن ثمة طلبات ستظهر مجددا علينا معالجتها بكل موضوعية ورزانة . إن البرنامج الخماسي الحالي يروم إنجاز مليونين اثنين وحدة سكنية منها أكثر من مليون وحدة سيتم تسليمها قبل 2014

كما قررنا تعزيز استفادة المواطنين من السكن الريفي بما في ذلك داخل التجمعات السكنية الصغيرة ورفع نسبة الاستفادة من القروض بالنسبة للأسر الراغبة في بناء سكناتها أو شرائها

باختصار فالإنجازات شاخصة أمامكم والإحصائيات بادية للجميع. وهي كلها ملك للمجموعة الوطنية دون سواها ولا أحد يوهمنا بأن منفعة ثمار التنمية قد تعود لبعض الفئات الاجتماعية خاصة دون الأخرى .لكن هل يمكن القول أن كل شيء على ما يرام لا بكل تأكيد فثمة أمراض اجتماعية مستشرية كالرشوة والمحاباة والتبذير والفساد وما إليها والدولة عاكفة لا محالة على محاربتها بكل صرامة وإصرار . إنها معركة أخرى لا يمكن الانتصار فيها إلا بمشاركة كل فئات الشعب إذ كل ما يتحقق في البلاد يكون لكم ومعكم و بفضلكم .

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

سيتم قريبا اتخاذ إجراءات هامة تعطي نفسا جديدا لإدارة برامجنا ولتنشيط جهاز الدولة. وستأتي هذه الإجراءات لدعم محاربة البيروقراطية والإختلالات المسجلة في إداراتنا والتصدي لأي تلاعب ومساس بالأموال العمومية

وخلال هذه السنة سيشرع في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة

وضمن هذا السياق سيشرع في عملية جادة تعنى بالمؤسسة الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة بوصفها المصدر المتميز لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل من أجل ضمان نموها وتحديثها

إن ترقية المؤسسة وتأهيلها يستهدفان أساسا تقوية الإنماء الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى الإنتاجية وتحسين التنافسيه . ومن ثم يتعين على الحكومة رسم برنامج وطني للاستثمار موجه للمؤسسات الاقتصادية في كافة قطاعات النشاط وذلك في إطار تشاوري مع كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين

كما يتعين على الحكومة أيضا إيجاد الشروط المثلى لتحرير المبادرات من خلال تحسين محيط المؤسسة وبصفة عامة توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

منذ أكثر من عقدين من الزمن باشرت الجزائر نظام التعددية السياسية كان لها ثمن باهظ سدد ضريبتها شعبنا بلا دعم ولا مساعدة من أي كان في العالم

وتتمثل التعددية السياسية في بلادنا عبر وجود ما يقارب الثلاثين حزبا سياسيا وبرلمان تعددي في أغلبيته وأقليته . كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها.وإنه لجدير بنا أن نعتز بانتمائنا إلى بلد تشكل فيه حرية الصحافة واقعا ملموسا بلد خال من أي سجين رأي أو معتقل سياسي . إن هذا لمكسب لافت ينبغي دعمه دوما لكي يظل مكسبا دائما

ان دماء كثيرة سالت والفتنة أشد من القتل و دموعا غزيرة ذرفها شعبنا من أجل صون الجزائر موحدة وشامخة ومن أجل الحفاظ على الجمهورية ومكتسباتها الديمقراطية حتى يعود الأمل من جديد

لا يحق لأحد أن يعيد الخوف بهذا الأسلوب أو ذاك إلى الأسر الجزائرية القلقة على أمن أبنائها وممتلكاتها أو عن ما هو أخطر وأعني بذلك خوف الأمة قاطبة على مستقبل الجزائر ووحدتها وسيادتها

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن المطلوب اليوم هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون وتقليص الفوارق وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن المهمة هذه الشاحذة للهمم والحاسمة بالنسبة لمستقبل بلادنا تقتضي انخراط الأغلبية ومشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية وإسهام الكفاءات الوطنية

كما تتطلب دولة عتيدة الأركان مهيبة الجانب دولة قادرة على إحلال ثقة أكبر بين الإدارة والمواطنين دولة مرتكزة على إدارة تتمتع بالكفاءة والمصداقية وعلى عدالة لا خضوع لها سوى لسلطان القانون.كما تتطلب بالخصوص تمكين هيئاتنا المنتخبة من الاعتداد بمشروعية لا غبار عليها

فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة وبعد رفع حالة الطوارئ قررت استكمال المسعى هذا ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائه

إن دور مختلف المجالس المنتخبة دور حيوي سيتم تعزيزه من حيث أن المنتخبين هم الذين لهم الصلة المباشرة بالمواطنين وبالواقع المعيش

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

استنادا مني إلى الدستور سأعمد إلى استعمال الحق الذي يخولني إياه وأطلب من البرلمان إعادة صياغة جملة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية وما هو مخول للمواطنين من حيث ممارسة اختيارهم بكل حري

وإدراكا مني للمسؤولية الواقعة على عاتقي واعتدادا مني بدعمكم ومراعاة للحفاظ على توازن السلطات سأعمل على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا

ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة

إننا نطمح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن صميم قناعته

لهذا الغرض سيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد

وعقب المصادقة على هذا القانون الانتخابي سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتأمين ضمانات الشفافية والسلامة بما في ذلك المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب المعتمدة

ومن جهة مكملة سيتم إيداع قانون عضوي حول حالات التنافي مع العهدة البرلمانية وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور

فللأحزاب أن تنظم نفسها وتعزز صفوفها وتعبر عن رأيها وتعمل في إطار الدستور والقانون حتى تقنع المواطنين وبالخصوص الشباب منهم بوجاهة برامجها وفائدتها

وسوف يتعزز هذا المسعى بمراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجدد

وسيتم تعجيل إيداع وإصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة وحتى يصبح المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بد من مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصاتها.ولهذه الغاية ذاتها ستتم مراجعة قانون الولاية.

إن المسعى هذا سيشمل أيضا توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها من أجل إعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية.

وريثما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات أدعو منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور.

كما ينبغي أن يصبح احترام حقوق الإنسان انشغالا دائما لدى مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية المتكفلة بهذا الشأن . وسيتم تأمين كافة الظروف لتمكينها من إسماع صوتها وأداء مهامها بوجه أفضل. ويتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في ذلك على أكمل وجه.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

فمن أجل تتويج هذا الصرح المؤسساتي الرامي إلى تعزيز الديمقراطية يتعين إدخال التعديلات اللازمة على دستور البلاد. لقد سبق لي وأن أعربت مرارا على رغبتي في إخضاع الدستور للمراجعة وجددت تأكيد قناعتي ورغبتي هاتين في عدة مناسبات . سيتم ذلك من خلال إنشاء لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة وخبراء في القانون الدستوري وستعرض علي اقتراحات أتولاها بالنظر قبل عرضها بما يتلاءم مع مقومات مجتمعنا على موافقة البرلمان أو عرضها لاقتراعكم عن طريق الاستفتاء.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

لا بد لي من تذكيركم بأن أجهزة الإعلام الثقيلة المتمثلة في التلفزة والإذاعة هي كذلك صوت الجزائر المسموع في العالم . وذلك يلزمها الإسهام في ترسيخ الهوية والوحدة الوطنية وفي الآن ذاته تعميم الثقافة والترفيه . لكنها مطالبة فوق ذلك بالانفتاح على مختلف تيارات الفكر السياسي في كنف احترام القواعد الأخلاقية التي تحكم أي نقاش كان.

فمن أجل توسيع هذا الانفتاح على المواطنين وممثليهم المنتخبين ومختلف الأحزاب الحاضرة في الساحة الوطنية على حد سواء سيتم دعم الفضاء السمعي البصري العمومي بقنوات موضوعاتية متخصصة ومفتوحة لجميع الآراء المتعددة والمتنوعة. هذا وسيأتي قانون الإعلام بمعالم لمدونة أخلاقية ويتمم التشريع الحالي على الخصوص برفع التجريم عن الجنح الصحفية.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

لا يفصلنا سوى عام واحد عن موعد الاستحقاقات الانتخابية الوطنية المقبلة . وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة.

إنني أدعو كل مواطن وكل مواطنة منكم على اختلاف مشاربكم إلى تضافر وطني للجهود حتى تكون هذه السانحة الجديدة فرصة للتفتح على حياة سياسية تعددية تعكس نص الدستور وروحه بما سيتيح لكل واحد وواحدة المشاركة في تجدد الدولة الجزائرية ورقيها وتعزيز أركانها الدولة التي افتداها الكثير من الرجال والنساء بأرواحهم في سبيل الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية والنهوض من وهدة الجهل والتخل

وبما أن الدولة مسؤولة عن سياسة التنمية وبسط النظام العام ونشر الأمن في ربوع الوطن فسأظل حريصا كل الحرص على تحقيق أهدافنا بالاعتماد على مساهمة المواطنين والارتكاز على المؤسسات الشرعية للدولة وفقا لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية.

إنني أتوجه إلى كافة المواطنات والمواطنين راجيا منهم العون على النهوض ببلادنا وتحقيق طموحات شعبنا للتطور في كنف الحرية والسلم والتآزر

فكلما كنا يدا واحدة جعلنا من بلدنا العزيز وطنا للنماء والعدل و الإخاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

أشكركم على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خلاصة الفصل :

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن تأثير الأحزاب السياسية على عملية الإصلاح السياسي مؤخرا كان ممثلا على العموم في وجود تيار مؤيد لهذه الإصلاحات و مدافع عنها ، وذلك ما يرى به التيار الأول و المتمثل في " أحزاب السلطة " أو ما كان يعرف قبل الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 ، بأحزاب التحالف الرئاسي " جبهة التحرير الوطني ، حزب التجمع الديمقراطي ، حركة مجتمع السلم "

الفصل الاول
التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الثاني
دور المجتمع المدني
في تحقيق التنمية المحلية

الفصل الثالث
الاصلاحات السياسية
من خلال
خطاب أفريل 2011

مقدمة

قائمة المراجع

الخاتمة

فهرس المحتويات

خاتمــة

من خلال دراستنا وما ذكرناه يتضح لنا أن موضوعنا لمؤسسات المجتمع المدني له دور فعال وهام جدا في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات، وتشكل مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إحدى أهم القضايا التي يعالجها علم السياسة للدور الذي تلعبه هذه العلاقة في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وقد ظهرت العديد من التيارات والمدارس الفكرية التي تفسر هذه العلاقة، وحاولت الدولة القيان بإصلاحات جوهرية وجهودات جبارة من أجل سد الفراغ بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية المحلية وذلك من خلال سن قوانين ومراسيم تنفيذية وخطاب الرئيس في افريل 2011 وأهم الاصلاحات التي جاء بها تحول جوهري في العلاقات بين المجتمع المدني والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وتم التوصل إلى نتيجة مفادها إن لمؤسسات المجتمع المدني دور في دعم وتفعيل المشاركة السياسية وذلك كون المجتمع المدني يسعى إلى توفير قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي وذلك من خلال الأحزاب وكذلك فهو يمثل الفضاء الملائم لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها بأسلوب منظم وبطريقة سلمية غير إن هذا الدور لا يرقى إلى المستوى المطلوب ،وذلك راجع إلى إن :

*عدم تفعيل الآليات التي تساهم في تفعيل مساهمة المواطن في صنع القرار السياسي .

*غياب دور الإعلام الذي من شانه إبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن.

*مؤسسات المجتمع المدني تولي الاهتمام بالنشاطات الخيرية و الثقافية و الرياضية و الاجتماعية على حساب النشاطات التوعوية ونشاطات التثقيف السياسي للمواطن .

*وجود عراقيل داخل مؤسسات المجتمع المدني كضعف البناء المؤسسي وعدم توافر الكوادر وكذا نقص الخبرة وذلك من حيث تكوينهم الثقافي و المستوى الدراسي والقدرات القيادية .

*إنا الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.

*العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي .

ومن هنا وجب تفعيل الآليات التي تتيح المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار بشكل فعلي وملموس.

قائمة المراجــع

- **المصادر**

1-القرآن الكريم .

- **المراجـع**

أ- الكتب باللغة العربية

1) إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية، . 2005 .

2) احمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدنيفي الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2000

3) إبراهيم الزياني: دراسة الإدارة المحلية من منظور علم الإدارة – دار القلم – الرباط، طبعة أبريل 2000

4) بلقاسم نويصر,التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر،الجزائر،

5) تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة .عمان :دار مجدلاوي، 2004 ،

6) جون اهمبرغ،المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة،ترجمة د.حاكم صالح،والدكتور حسن ناضم،بيروت،المنظمة العربية للترجمة.

7) حمزة غسان سنو. على أحمد، الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي.دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت: دار النهضة العربية، 2002 ،

8) حسن صادق عبد الله، السلوك الإداري و مرتكزات التنمية في الإسلام ، ط2 ، الجزائر ، دار الهدى ، 1992 ،

9) عبد الإله بلقزيز ,في الإصلاح السياسي والديمقراطية .لبنان : الشركة العالمية للكتاب , 2007 ,

10)عبد الوهاب بن خليفة،المدخل في علم السياسة،دار قرطبة للنشر والتوزيع،الجزائر2010

11)عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية , الدار الجامعية , الإسكندرية 2001

12)عصام بن الشيخ، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم إحتكار السلطة للصواب؟"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/ يوليو

13)عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، موسوعة السياسة .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات 1979،

14)عبد المنعم شوقي،مشاركة المواطنين في التنمية الريفية،القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،

15)عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010 .

16)عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة. عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007 ،

17)متروك، الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في الوطن العربي بيروت مركز دراسة الوحدة العربية2000،

18)محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، . 2008 ، عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل و التنمية المحلية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،

19)مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية و استراتيجياتها ، الإسكندرية ،منشأة المعارف ، 1987،

20)منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،2001،

21)مريم أحمد مصطفى،إحسان حفصى،قضايا التنمية في الدول النامية،مصر دار المعرفة الجامعية،2001،

22)مصطفى الجندي،الإدارة المحلية وإستراتيجيته،الإسكندرية،دار نشأة المعارف،2001

23)محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية .بيروت :مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2009،

24)وضاح عبد المنان زيتون، المعجم السياسي .عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006 ،

25)هالة مصطفى، التحديث والإصلاح رؤية للتطور السياسي في مصر .القاهرة :دار مصر المحروسة 2011 ,

26)هناء حافظ بدوي،التنمية الإجتماعية رؤيا واقعية من منظور الخدمة الإجتماعية،مصر،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،2000

27)سعد الدين إبراهيم،تأملات في مسألة الأقليات،القاهرة،مركز أية خلدون للدراسات الإنمائية،الكويت،دار سعاد صباح .

28)سميرة كامل محمد، التنمية الإجتماعية(مفهومات أساسية رؤية واقعية)،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1996

ب- الكتب باللغة اللاتينية

1- William.M.bvan.dimensions of participation in voluntary.association social forces.vol 36 December 1957.

ت- المذكرات

29)موساوي رياض، دمج البيئة في المؤسسة،مذكرة ماجستير غير منشورة،اقتصاد البيئة جامعة بأجي مختار عنابه،2009/2008.

30)سمية أوشن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي – دراسة حالة الجزائر "، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)،

31) سعودي محمد ، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الشلف ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2006-2007،

32)احمد غربيي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010،

33)سفيان فوكة، "الإستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق،فرع: الإدارة و المالية, جامعة الجزائر ، (2007-2006)،

34)فيروز حنيش،اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر1989-1999،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،2008،

35)نادية خلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة،الجزائر،2005، .

36)كريم بركات،مساهمة المجتمع المدني في حقوق الإنسان،مذكرة تخرج ،جامعة بومرداس،الجزائر،2005

37)بوراس عصام، المياه و التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2009/2008.

38)عبد النور ناجي،دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، جلمعة سطيف، عدد2007/

39)بوراس عصام، المياه و التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2009/2008

40)عزيزة حنمبري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، (2007-2008).

41)منصور لخضراوي " المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديموقراطي في الجزائر " ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر ، (2004-2005)

ث- المجلات

1- أحمد بنيني، "الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة فاتر السياسة والقانون ، الجزائر العهد الثامن، الصادر بتاريخ جانفي 2013

2- سعيد ياسين موسى ،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية، مجلة الحوار المتمدن، مصر.

3- عبد النور ناجي،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، جلمعة سطيف، عدد5/2007،

4- مقال نشر بالعدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان ص 31 للباحثين : الأستاذة بوشنقير ايمان/ قسم العلوم الاقتصادية- جامعة باجي مختار عنابة – والأستاذ رقامي محمد/ قسم علوم التسيير- جامعة باجي مختار عنابة

5- فتحي بولعراس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، الصادر بتاريخ، -صيف- 2012.

ج- المواقع الإلكترونية

1- **http://www.addustour.com.**

2- **http://forum.univbiskra.net**

3- **.http//:www.kotobarabia:**

ح- النصوص القانونية والمواد

1) المواد من 174 إلى 178 من دستور 1996 .

2) المجلس الدستور من الأحكام التي شملها التعديل الدستوري .

3) بيان مجلس الوزراء 02 ماي 2011 .

4) خطاب رئيس الجمهورية 15 أفريل 2011 .

5) نصت عليه المادة 174 فقرة 2 من دستور 1996 .

6) خطاب رئيس الجمهورية 15 أفريل 2011 .

7) المادة 31 مكرر من دستور 1996 .

8) بيان مجلس الوزراء المؤرخ في 02 ماي 2011 .

9) رسالة رئيس الجمهورية المؤرخة في 03 ماي 2011 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة .

10) انظر القانون رقم 06-01 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

11) مشروع قانون البلدية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في أفريل 2011 – المادة 12

12) أنظر القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الجمعيات

13) نصت عليه المادة 71 من دستور 1989 .

14) رأي المجلس الدستوري رقم 01-08 .

15) الفترة الخامسة من المادة 77 من الدستور .

16) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 64 المؤرخة في 17 -11-2008 ، ص 07 .

17) الفقرة الثانية من المادة 113 من دستور 1976 .

18) يومية الخبر المؤرخة في 21 ماي 2011 .

19) من البيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	**4 -1**
الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	**06**
المبحث الأول : المجتمع المدني	**07**
تعريف المجتمع المدني	**07**
وظائف المجتمع المدني	**08**
خصائص المجتمع المدني	**11**
مؤسسات المجتمع المدني	**13**
المبحث الثاني : تطور مفهوم التنمية المحلية	**17**
تعريف التنمية المحلية	**18**
أهداف التنمية المحلية	**19**
ابعاد التنمية المحلية	**20**
قواعد تحقيق التنمية المحلية	**22**
مفهوم التخطيط المحلي	**25**
مستويات التخطيط المحلي	**26**
المبحث الثالث : ماهية الاصلاح السياسي	**27**
تعريف الاصلاح السياسي	**28**
اهداف الاصلاح السياسي	**33**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني: مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: سياسة التنمية المحلية في الجزائر وبرامجها	**40**
ركائز سياسة التنمية المحلية	**40**

اسس سياسة التنمية المحلية	**41**
الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية	**46**
مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر	**47**
المبحث الثاني: المجتمع المدني كشريك في تحقيق التنمية	**57**
دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	**57**
المجالات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني	**59**
المبحث الثالث: تقييم مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	**61**
معايير قياس فعالية المجتمع المدني	**61**
التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني	**61**
توصيات من اجل جعل مؤسسات المجتمع المدني فعالة	**63**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: الاصلاحات السياسة من خلال خطاب افريل 2011	
تمهيد	**66**
المبحث الاول: مضمون الخطاب	**69**
النقابات تثمن خطاب رئيس الجمهورية	**71**
المبحث الثاني: أليات تفعيل الخطاب	**74**
دور الفواعل الرسمية والغير الرسمية في الاصلاح السياسي	**74**
دور سلطات النظام في عملية الاصلاح السياسي	**75**
المبحث الثالث: انعكاسات خطاب رئيس الجمهورية على الحياة السياسة	**79**
دور ومكانة المؤسسة العسكرية في عملية الاصلاح	**89**
دور المجتمع المدني في تفعيل عملية الاصلاح السياسي	**91**
خلاصة الفصل	**99**
الخاتمة العامة	**101**
قائمة المراجع	**103**